

أوراق كارنيغي

الدولة العربية :
هل تمكّن التنمية
أم تعرقلها؟

بول سالم

ساهمت الدولة العربية في
تحقيق عدد من الأهداف
التنموية في العقود الماضية،
لكن غياب الديمقراطية
والحوكمة الرشيدة يعيق
التقدم نحو الإنماء المتكامل
والمستدام وهو سبب من أسباب
تأخر عدد من الدول العربية
في تحقيق الأهداف الإنمائية
للألفية. ينبغي تواصل
الاهتمام والعمل في تحقيق
الإصلاح السياسي والإداري
إذا أردنا الوصول إلى الأهداف
الإنمائية البشرية المنشودة.

مركز كارنيغي للشرق الأوسط

العدد 21 نيسان/أبريل 2010

مؤسسة كارنيغي

للسلام الدولي

واشنطن • موسكو • بيجينغ • بيروت • بروكسيل

© 2010 مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي . جميع الحقوق محفوظة .

يمنع نسخ أو نقل أي جزء من هذا المنشور بأي شكل أو بأي وسيلة من دون الحصول على إذن خطي من مؤسسة كارنيغي . يرجى توجيه الطلبات إلى:

مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي
قسم المنشورات
1779 شارع ماساشوستس. NW
واشنطن. العاصمة 20036
هاتف: 7600-483-202
فاكس: 1840-483-202
www.CarnegieEndowment.org

أولاً العنوان التالي:

مركز كارنيغي للشرق الأوسط
برج العازارية. الطابق الخامس
رقم المبنى 1210 2026. شارع الأمير بشير
وسط بيروت التجاري
بيروت. لبنان
تلفون: 9611991491
فاكس: 9611991591
ص. ب: 11 - 1061 رياض الصلح
www.carnegie-mec.org
info@Carnegie-mec.org

يمكن تحميل هذا المنشور مجاناً من الموقع:

<http://www.CarnegieEndowment.org>

تتوفر أيضاً نسخ مطبوعة محدودة. لطلب نسخة أرسل رسالة عبر البريد الإلكتروني إلى العنوان التالي:
pubs@CarnegieEndowment.org

أوراق كارنيغي

أوراق كارنيغي عبارة عن دراسات من إعداد الباحثين في المؤسسة ونظرائهم من مؤسسات أخرى . تشمل السلسلة أبحاثاً جديدة آنية ومقطعات أساسية من أبحاث أوسع يجري العمل عليها . نرحب بتعليقات القراء . يمكنكم إرسال تعليقاتكم إلى «مشروع الديمقراطية وسيادة القانون» على العنوان البريدي للمؤسسة أو عبر الموقع الإلكتروني:
www.carnegie-mec.org

المؤلف

بول سالم هو مدير مركز كارنيغي للشرق الأوسط . يتركز عمله البحثي حول قضايا العلاقات الإقليمية والدولية للشرق الأوسط وقضايا الإنماء السياسي في العالم العربي . قبل انضمامه إلى كارنيغي في العام 2006 ، عمل سالم مديراً عاماً لمؤسسة فارس ، وبين العامين 1989 و 1999 ، أسس المركز اللبناني للدراسات السياسية وأداره ، وهو مركز أبحاث السياسة العامة الرائد في لبنان . يظهر سالم بشكل منتظم في لقاءات تلفزيونية ، ومقابلات إذاعية ، ومقالات صحفية ، تتناول القضايا السياسية المتعلقة بالعالم العربي .

المحتويات

3	ملخص
3	الدولة العربية والتنمية البشرية
6	الدولة والحكم في العالم العربي
7	تصنيفات الدول العربية
8	الاستقرار السياسي
9	المشاركة والمساءلة
11	المجتمع المدني ووسائل الإعلام
13	سيادة القانون
15	الشفافية
16	الاستجابة (Responsiveness)
17	فعالية الحكومة
18	العدالة والمساواة

20	كيف وصلنا إلى هنا؟
23	الطريق الصعبة إلى الأمام
29	ملاحظات
31	مراجع

ملخص

الحكومة الرشيدة هي مفتاح تحسين حياة الشعوب؛ لكن العالم العربي متأخر في كثير من مؤشرات الحكومة. فمعظم الدول العربية لاتزال سلطوية إلى حد بعيد، على الرغم من وجود ديناميكية متنامية في المجتمع المدني، وبين أحزاب المعارضة العلمانية والإسلامية على حد سواء. وقد أعاقت مشاكل الحكومة التنمية في العالم العربي، وحدت من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ثمة أسباب تاريخية قوية للحالة الراهنة للحكومة في العالم العربي. ومع ذلك، أُحرز تقدّم في مجالات محدودة ولكن هامة. وهذا يجب أن يتعزّز عن طريق تقوية المجتمع المدني، وتعزيز المسارات الانتخابية، ودعم البرلمانات والهيئات القضائية، وتحسين الحكم المحلي، وتمكين المرأة. وعلى الرغم من أن الديمقراطية الكاملة في العالم العربي هدف بعيد المنال، فإن بالإمكان تحقيق مشاركة أوسع في العملية السياسية يكون لها تأثير ملحوظ على التنمية البشرية.

الدولة العربية والتنمية البشرية

الدولة هي المؤسسة الأساسية لتحسين حياة الناس. وقد تم تبني الحكم الرشيد كعنصر أساسي في إعلان الأمم المتحدة للألفية، ودُمجت في تفكير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرمجته. كما ندّدت تقارير التنمية البشرية العربية المتعاقبة، الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالعجزات في مجالي الحرية والديمقراطية في العالم العربي، وشدّدت على الحاجة إلى بناء دول أكثر فعالية واستجابة ومشاركة⁽¹⁾. تُعرّف الدولة الفعالة والديمقراطية بوصفها هدفاً إيجابياً في حدّ ذاتها، وعاملاً رئيساً في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛ إذ هي تنطوي على تطوير مؤسسات الدولة، وتتضمّن أيضاً تمكين المجتمع المدني وترقية القيم والمعايير الدولية لحقوق الإنسان. وقد حققت الدولة العربية إنجازات من حيث توفير بعض عناصر الأمن البشري والتنمية، لكنها تعاني عجزاً كبيراً على العديد من المستويات.

هذه الدراسة ستستعرض حالة الحكومة والدولة في العالم العربي، وتدرس أسباب الأوضاع الحالية، وتقتراح سبل المضي قدماً نحو بناء دولة أكثر قدرة واستجابة ومشاركة، جنباً إلى جنب مع مجتمع مدني أكثر تمكيناً، والتزام أفضل بالاتفاقات الدولية وقواعد حقوق الإنسان. والحال أن الدول العربية تقدّم مشهداً متنوعاً يتعلّق بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية حتى العام 2015. وتبدو

البلدان الغنية بالنفط في مجلس التعاون الخليجي قريبة من تحقيق معظم هذه الأهداف؛ فيما توجد على الجانب الآخر من الطيف، البلدان الأسوأ حالاً في المنطقة، مثل اليمن والسودان والصومال وجيبوتي، وفي الوقت الحالي العراق وفلسطين كذلك، والتي يبدو أنها في طريقها إلى عدم الوصول الى معظم الأهداف الإنمائية للألفية. ثم أن معظم البلدان العربية ذات الدخل المتوسط في المغرب والمشرق ستحقق بعضاً من الأهداف وتفشل في تحقيق غيرها.⁽²⁾

هذه النتائج ليست مفاجئة. فدول الخليج الغنية بالنفط لديها موارد طبيعية وافرة وأعداد ضئيلة من السكان، ما يعطيها ميزة استثنائية. وبعضها (كالإمارات العربية المتحدة) أحرزت تقدماً سريعاً في مجال الحوكمة، الأمر الذي كان له تأثير وأ نموذج تنافسي ايجابي بالنسبة إلى دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى. لكن، في البلدان ذات الدخل المنخفض - سواء بسبب نقص الموارد أو الصراع المسلح أو كليهما - تبدو أسباب عدم قدرة الدولة على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في بلدها واضحة إلى حد ما. أما في البلدان المتوسطة الدخل، فدمجت الأهداف الإنمائية للألفية، بشكل عام، ببرامج الدولة تدريجياً، لكن الأداء غير المتناسق لمؤسسات الدولة أدى إلى ظهور نتائج متباينة في مختلف القطاعات

عموماً، يواجه العالم العربي عدداً من تحديات الأمن والتنمية البشرية. فعدد السكان الذي يصل إلى حوالي 320 مليون نسمة لا يزال ينمو، ويات يجهد الموارد من حيث توافر الأرض الزراعية والموارد المائية والبنى التحتية. فحوالي 60% من السكان تقل أعمارهم عن 25 عاماً؛ فيما يصل معدل البطالة إلى 14% بصورة رسمية (في المرتبة الثانية بعد البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى)، وسيتمّ إيجاد أكثر من 50 مليون وظيفة في السنوات العشر المقبلة لاستيعاب هذه الطفرة الشبابية. ويستمرّ الفقر عند نسبة تصل إلى حوالي 40% حيث تعاني النساء والفئات المهمشة بشكل خاص. ولاتزال الأمية عند معدّل 30% تقريباً كمتوسط في كل المنطقة. ويرتفع هذا المعدل إلى 50% و60% في بعض البلدان، وهو أعلى بين النساء منه بين الرجال بوتيرة منتظمة.⁽³⁾

لقد أصبحت الأراضي الصالحة للزراعة شحيحةً، إذ تتآكل بفعل التمدين السريع، وتتعرّض إلى التهديد بسبب زحف التصحر، وتغير المناخ، وارتفاع مستويات سطح البحر. كما أن الموارد المائية الشحيحة مهدّدة بسبب انخفاض أسطح المياه الباطنية، وتلوث المياه الجوفية، وسوء الإدارة المائية. بالإضافة إلى ذلك، فإن نسبة 57% من موارد المنطقة من المياه السطحية تتبع من خارج المنطقة. وقد حققت الاقتصادات العربية معدلات نمو متواضعة في الناتج المحلي الإجمالي، لكنها لم تواكب النمو السكاني. إضافة إلى ذلك، لم يؤدّ نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى توليد ما يعادله من فرص العمل؛ لاتزال الاقتصادات ريعية إلى حد كبير، وتعتمد على النفط والغاز والصادرات من المواد الأولية، أو رسوم العبور ومداخل السياحة والتحويل المالي من العاملين في الخارج والمساعدات الخارجية. هذه الاقتصادات كانت مكشوفة جداً أمام ارتفاع أسعار الطاقة العالمية والتقلبات في

الطلب، وكذلك أمام الارتفاعات الحادة في أسعار المواد الغذائية. علاوة على ذلك، تهدد التحديات الأمنية والسياسية أيضاً الاستقرار الإقليمي. فبعد ستين عاماً، لا يُظهر الصراع العربي-الإسرائيلي أي مؤشرات على إمكانية حلّه، وهو دمّر فلسطين، وألحق أضراراً جسيمةً بلبنان، وأثر بصورة ملموسة على سورية والأردن ومصر. كما خلق أزمة لاجئين فلسطينيين مفتوحة. وفي الآونة الأخيرة، أدى الإحتلال الأميركي للعراق إلى معاناة كبيرة هناك، وخلق أزمة لاجئين عراقيين أيضاً، فضلاً عن آثار مزعومة للاستقرار في المنطقة. وتهدد التوترات الدولية مع إيران ب بروز أشكال جديدة من الصراع.

كما أدت الانقسامات الداخلية على مدى العقود الماضية إلى نشوب حروب واضطرابات أهلية في السودان، والعراق، ولبنان، واليمن، وشبه حرب أهلية في الجزائر وفلسطين، كما إلى انهيار الصومال. وقد باءت الجهود الدولية لحلّ الصراع العربي-الإسرائيلي بالفشل، وأثبتت الآليات الإقليمية لإدارة الصراع - ولاسيما من خلال جامعة الدول العربية - عدم فعاليتها. ومع أن العلاقات العربية-التركية تحسّنت بشكل ملحوظ، إلا أن العلاقات العربية-الإيرانية تبقى متوتّرة. ثم أن العلاقات البنينية العربية ضعيفة أيضاً، إذ يتنافس عدد من الدول على الزعامة، وتصطف الدول المختلفة في محاور إقليمية ودولية مختلفة.

خلال العقدين الماضيين، شدّد المجتمع الدولي والمانحون الدوليون على الحوكمة الرشيدة بوصفها عنصراً رئيساً في المساعدات الإنمائية. وقد ساهمت هذه المساعدة في تحسين بعض عناصر الحوكمة والمساءلة، وعززت المجتمع المدني، ودفعت باتجاه إجراء عدد أكبر من الانتخابات البرلمانية والبلدية. ومن ناحية أخرى برز دفعٌ للديمقراطية من جانب المجتمع المدني وأحزاب المعارضة. ومع ذلك، فإن أياً من الأنظمة القائمة لم ينتقل بجديّة نحو تحقيق الديمقراطية الحقيقية، وبالتالي يتم إجراء الإصلاحات السياسية على مضض، على أنها، في جزء منها، تنازل للضغوط الغربية، وفي الجزء الآخر، وسيلة لتخفيف الاحتقان داخلياً. وفي غياب ضغوط داخلية جامعة، يظلّ تأثير المساعدات الخارجية محدوداً.

في الآونة الأخيرة، بدأت تبرز بعض الجهات المانحة الجديدة، ومن بينها الصين ودول الخليج، وقد لا تكون روسيا والهند والبرازيل وجنوب أفريقيا متخلّفة عن الركب. تركّز هذه الجهات المانحة الجديدة على صفقات الطاقة والاستثمار ومشاريع البنية التحتية من دولة إلى دولة، وهي إجمالاً غير مبالية إزاء قضايا الديمقراطية أو حقوق الإنسان. بالإضافة إلى ذلك، حتى الغرب أصبح متردداً إزاء رفع قضية الديمقراطية بعد إخفاقات سنوات ولاية الرئيس جورج بوش الابن، وتحوّل الإهتمام الدولي أيضاً إلى القضايا العالمية الملّحة مثل تغيّر المناخ والأزمة الاقتصادية العالمية. وتهدد هذه التوجّهات بإضعاف زخم الديمقراطية أكثر، وفصل التنمية عن التقدم الديمقراطي والحوكمة الرشيدة واحترام الحقوق. وفي العالم العربي، يظلّ انخفاض سقف الحرية، وتهميش المرأة،

واستمرار الدولة السلطوية والتي لاتقبل المشاركة الفعلية أساساً، العقبات الرئيسة أمام التنمية البشرية المتكاملة.

إن الدولة العربية نفسها بعيدة جداً عن تحقيق أهداف الحوكمة الرشيدة. وعلى الرغم من وجود ديناميكية ملحوظة في المجتمع المدني العربي، وبين الأحزاب السياسية المعارضة (العلمانية والإسلامية)، تظلّ كل الدول العربية تقريباً سلطوية؛ أما تلك التي ليست سلطوية - لبنان والعراق وفلسطين - فيمزّقها الانقسام الداخلي أو الهيمنة الخارجية. وتركّز هذه الدراسة على حالة الحوكمة العربية، وأسباب هذه الحالة، والاقتراحات لتجاوزها.

الدولة والحكم في العالم العربي

يسجّل العالم العربي انخفاضاً في معظم مؤشرات الحوكمة الصادرة عن البنك الدولي. من حيث حرية التعبير والمساءلة، تأتي المنطقة العربية في المرتبة الأسوأ في العالم، وحتى في مرتبة أدنى من دول جنوب الصحراء في أفريقيا. ومن حيث المؤشرات الأربعة الأخرى - الاستقرار السياسي، وفاعلية الحكومة، وسيادة القانون، ومكافحة الفساد - تأتي المنطقة العربية في المرتبة الثانية الأسوأ في العالم، بعد دول جنوب الصحراء في أفريقيا.⁽⁴⁾ وهذه التصنيفات تشير إلى وجود نمط خطير يتطلب درساً وتفسيراً.

فوفقاً لمؤشر الديمقراطية العربية، وهو أول مؤشر للديمقراطية وضعته مجموعة من مراكز الأبحاث العربية، إن أيّاً من الدول العربية ليست في حالة «تحوّل ديمقراطي متقدمة»، لكنها تُظهر بعض «النزعات الديمقراطية». يدرس المؤشر أربع فئات من الحوكمة: المؤسسات العامة القوية والمسؤولة، واحترام الحقوق والحريات، وسيادة القانون، والمساواة والعدالة الاجتماعية. ويجد المؤشر بعض الاتجاهات المُشجّعة في جميع الفئات، لكنه يرى أيضاً أن الحالة الموصوفة في النصوص الدستورية والقانونية أفضل بكثير مما يحدث فعلاً على أرض الواقع. وهو يجد تفاوتاً كبيراً بين البلدان العربية الثمانية التي تمّت دراستها - المغرب، والجزائر، ومصر، وفلسطين، والأردن، ولبنان، والمملكة العربية السعودية، واليمن - لكنه يخلص إلى أنه لم يحدث في أي منها اختراق حقيقي للحوكمة الرشيدة والممارسة الديمقراطية الفعلية.⁽⁵⁾

ووفق دارسي الحوكمة الرشيدة، ثمة عناصر عديدة تُحدّد الخطوط العريضة للدولة الفعالة والمتجاوبة والقادرة. وتشمل تلك العناصر الاستقرار السياسي، وفاعلية الحكومة، والمشاركة، والمساءلة، وسيادة القانون، والشفافية، والاستجابة، والمساواة. وهذه العناصر يمكن أن تكون نبزاً لدراسة الوضع العربي.

تصنيفات الدول العربية

في استعراض أكثر تفصيلاً، يمكن للمرء أن يدرس أنواعاً فرعيةً مختلفةً من الدول العربية، ويحقق أكثر في الأشكال المختلفة لأداء الحوكمة في ما بينها. لكن في استعراض موجز، تفرض المساحة المحدودة اتباع نهج أوسع نطاقاً.

ثمة طرق عديدة لتصنيف الدول العربية. إحدى المقاربات الشائعة تتمثل في التمييز بين الدول المصدرة للنفط والغاز والدول المستوردة لها. وهذا يظهر بشكل جلي الاختلافات الكبيرة في القدرات والموارد التي تميز الدول الغنية بالنفط - وخصوصاً في منطقة الخليج - عن البلدان الفقيرة بالموارد حيث لا تتوفر للدولة إلا موارد ضئيلة لمواجهة تحديات التنمية. بيد أن هذا التصنيف لا يفسر بسهولة الاختلاف الجذري في الحياة السياسية بين الكويت وبين المملكة العربية السعودية، على سبيل المثال، أو بين دول مجلس التعاون الخليجي وبين الجزائر وليبيا.

ثمة تصنيف آخر يستند إلى البلدان ذات الدخل المرتفع والمتوسط والمنخفض. يسلط هذا التصنيف الضوء مرةً أخرى على وجود اختلافات كبيرة بين دول مجلس التعاون الخليجي من جهة، وبين الدول العربية الأخرى، لكنه مفيد من حيث أنه يظهر محنة البلدان منخفضة الدخل، مثل اليمن والصومال والسودان. ومع ذلك، لا يفسر هذا التصنيف الاختلافات الهامة في مجالي الدولة والحوكمة داخل كل فئة، على سبيل المثال بين لبنان وتونس؛ أو بين اليمن والسودان؛ أو بين الكويت والمملكة العربية السعودية.

ويستند التصنيف الثالث على نوع النظام، بين الملكيات والجمهوريات في المقام الأول. وهو يشدد على القواعد المختلفة التي تشكل دعامة الشرعية والمؤسسات بين النوعين. وعلى الرغم من أهمية هذا التصنيف، إلا أنه لا يفسر المستوى المرتفع نسبياً للمشاركة السياسية في بعض الأنظمة الملكية (على غرار الكويت والمغرب) بالمقارنة مع أنظمة أخرى، ولا انخفاض مستوى المشاركة في بعض الجمهوريات (مثل سورية)، بالمقارنة مع جمهوريات أخرى (مثل اليمن).

وثمة تصنيف رابع بين الدول السلطوية وبين شبه الديمقراطيات التي يتم فيها المشاركة في السلطة. رهنأ، ثمة دول ثلاث فقط توافق الفئة الثانية: حالات لبنان وفلسطين والعراق؛ هذه الدول ليس فيها أنظمة سلطوية راسخة كما هو الحال في كل الحالات العربية الأخرى، لكنها تعاني التدخل الخارجي الخطير والانقسام الداخلي.

ثمة تصنيف خامس يركّز على الاختلافات بين البلدان التي شهدت صراعات خطيرة، وبين تلك التي لم تشهد مثل هذه الصراعات. ومن شأن هذا التصنيف أن يضع البلدان التي دمّرتها الحروب الخارجية والداخلية (مثل فلسطين، والعراق، ولبنان، واليمن، والصومال، والسودان، والجزائر) في جانب، وغيرها من البلدان التي لم تتعرض إلى ذلك، في جانب آخر. وهذا أمر ضروري في دراسة

ديناميكيات مابعد الصراع، وتصميم برامج مساعدات مناسبة للتعامل معها، بيد أنه لا يوفر الكثير من التبصّر في الظروف السياسية المختلفة لبلدان متنوّعة مثل اليمن ولبنان والسودان. كل هذه التصنيفات مفيدة، ومن شأن تقرير أكثر تفصيلاً أن يستكشفها. لكن ثمة أشياء كثيرة مشتركة في حالة الحوكمة العربية، وتسلط الضوء على هذه القواسم المشتركة ضروري للحصول على صورة واسعة لحالة الحوكمة العربية والعقبات العامة التي تشكلها بالنسبة إلى التنمية البشرية.

◀ الاستقرار السياسي

الاستقرار والأمن هما من بين أهمّ الأمور قيمة التي يمكن للدولة أن توفرها لمواطنيها. ومع ذلك، لم يتمتّع المواطن العربي بهذا الحقّ كاملاً. فقد أدّى الصراع الإقليمي والدولي إلى زعزعة استقرار المنطقة. وأسفر إنشاء دولة إسرائيل في العام 1948، وتشريد السكان الفلسطينيين، والحروب التقليدية وغير التقليدية اللاحقة، إلى تدمير الأمن الفلسطيني، والتأثير على لبنان وسورية والأردن ومصر بدرجات متفاوتة. وقد أدّى غزو العراق واحتلاله من قبل الولايات المتحدة إلى تدمير الاستقرار في العراق ودهور الأمن هناك، وأطلق العنان للتوترات الإقليمية والطائفية. إضافة إلى ذلك، يمكن للتوترات الإسرائيلية والأميركية مع إيران في شأن برنامجها النووي أن تطلق العنان لحرب أخرى في المنطقة. أما في داخل البلدان العربية، فقد خربت الحروب الأهلية لبنان، والسودان، واليمن، والصومال، والعراق، وفلسطين. وفي تلك الحالات، كانت الوحدة الوطنية ضعيفة، ولم تكن الدولة قادرة على منع عسكرة التوترات الطائفية.

في حالات أخرى، اشتركت الدولة نفسها في شكل من أشكال الحرب الداخلية، كما هو الحال في الجزائر وسورية ضد الإسلاميين في كل منهما، وعراق صدام حسين ضد الأكراد والشيعية. وحيث لم تتورط الدولة في نزاع مفتوح، فإن مستوى الاستخبارات والتدابير القمعية التي تقوم بها للسيطرة على مختلف قطاعات المجتمع، غالباً ما تُشكّل في حدّ ذاتها تهديداً لأمن المواطن. إذ يتعرّض المعارضون السياسيون للنظام إلى السجن والتعذيب في بعض الأحيان؛ ويتم تهमيش ومعاقبة المجموعات التي تُعتبر معادية للنظام، وتجري مراقبة عاملين في وسائل الإعلام والمجتمع المدني ومضايقتهم بشكل متواصل؛ وتتمّ عرقلة لجوء المواطنين، الذين يعارضون المسؤولين السياسيين أو الأمنيين المنتهزين، إلى ملاذ العدالة.

مع ذلك، نجحت الدولة في العديد من البلدان العربية في الحفاظ على حدّ أدنى من الاستقرار وإن كان متوتراً. في المغرب، وتونس، وجزائر اليوم، ومصر، والأردن، وسورية اليوم، والمملكة العربية السعودية، ودول الخليج، يمكن للمواطن توقع قدر كبير من الاستقرار، حتى لو كان هذا الاستقرار يُوفّر بجرعة كبيرة من السلطوية والقمع. إضافة إلى ذلك، فإن معدلات الجريمة العادية في العالم

العربي هي من بين الأدنى في العالم، لكن ذلك يعود إلى الأنماط الاجتماعية والثقافية، أكثر منه إلى الإنجازات التي تحقّقها الدولة.

المشاركة والمساءلة

على الرغم من نمو المجتمع المدني واتساع هامش التعبير والاحتجاج السياسي، فإن غالبية الدول العربية لاتزال سلطوية. وحيث توجد المشاركة فإنها تكون محدودة النطاق والتأثير. وفي كل من الدول الملكية والجمهورية السلطوية، تتركز السلطة في يد رأس الدولة، فيهيمن الملك أو الأمير أو الرئيس ليس على السلطة التنفيذية وحسب، بل أيضاً على السلطة القضائية والتشريعية. ومن خلال استخدام أو سوء استخدام أجهزة المخابرات، تحوز السلطة التنفيذية على نفوذ مفرط على وسائل الإعلام والمجتمع المدني. وتتعزّز هذه الهيمنة بواسطة حالات الطوارئ أو الأحكام العرفية في حالات كثيرة، وهي تفاقمت بعد هجمات 11 أيلول/سبتمبر بسبب عدد كبير من قوانين «مكافحة الإرهاب» التي تمنح المزيد من السلطات لأجهزة الاستخبارات والسلطة التنفيذية. وفي حين أن الملوك لا يخضعون إلى تحديات انتخابية، أتقن رؤساء الجمهوريات فن إدارة الانتخابات الرئاسية على نحو لا تكون فيه النتيجة موضع شك.

ومع ذلك، زادت المشاركة السياسية عموماً على مدى العقدين الماضيين. فقد كانت الانتخابات في السابق نادرة في العالم العربي، لكن معظم البلدان تُجري الآن انتخابات برلمانية ومحلية منتظمة؛ وتُجري الجمهوريات انتخابات رئاسية أو «استفتاءات عامة». وهذا يعود، في جزء منه، إلى قبول تدريجي، من جانب المجتمع والنخبة، لخطاب الديمقراطية، وفي جزء آخر، إلى تقلص شرعية الأنظمة التي كانت في السابق ذات شعبية وشرعية ثورية، وإلى الضغوط المتزايدة من جانب المجتمع الدولي.

ربما تكون الانتخابات النيابية هي الأكثر أهمية. فكل البلدان العربية فيها برلمانات مُنتخبة باستثناء المملكة العربية السعودية وعدد قليل من إمارات الخليج. والمشاركة في هذه الانتخابات هامة في ما يتعلق بالأحزاب السياسية والناخبين. وقد أصبحت هذه الانتخابات جزءاً من الخطاب السياسي لإضفاء الشرعية على الأنظمة القائمة، وباتت السياسة الانتخابية الآن مقبولة على نطاق واسع لدى سائر أطراف الطيف السياسي. أصبحت الانتخابات النيابية حدثاً أساسياً في التقويم السياسي لكثير من البلدان العربية، وهي تستقطب اهتمام الجمهور، وتمثّل اختبارات لشعبية الحركات المتنافسة. وقد تعلّمت الأنظمة القائمة كيفية إدارة مثل هذه الانتخابات بإحكام، مستخدمة قوانين تناسبها، وتضعف أو تحظر الأحزاب المعارضة وخصوصاً الإسلاميين. كما تقمع الأنظمة أو تؤثر على الأحزاب والمرشحين وتراقب نتائج الانتخابات أو تتلاعب بها.

ومع ذلك فإن البرلمانات المنتخبة نفسها، في معظم الحالات، لاتملك سوى قدر ضئيل جداً من السلطة. في العديد من الحالات يتمكن الحزب الحاكم من الحصول على أغلبية مهيمنة في البرلمان، غير أن السلطة التنفيذية لاتزال تُهيمن على السلطة التشريعية إلى أبعد الحدود. وتظلّ صلاحيات الملك أو الرئيس كاسحةً، وتأثير أجهزة الاستخبارات نافذاً. الملك أو الرئيس هو في العادة فوق المساءلة البرلمانية، والمسؤولون الذين يعينهم رؤساء الدول لمساعدتهم في الحكم يمكن أن يخضعوا إلى الاستجواب والمساءلة البرلمانية، لكن على النحو الذي يخدم أكثر بوصفه متكاً لرئيس الدولة الذي يبقى فوق المساءلة.

تعلم الحكام في العالم العربي كيفية استيعاب الانتخابات البرلمانية باعتبارها استرضاءً للمطالب العامة. وتمثل هذه المنافسات ساحةً للمشاركة واستيعاب المطالب والتوترات السياسية، من دون تمكين حقيقي للشعب أو تعريض قبضة الحاكم على السلطة إلى الخطر، ذلك أن الحكام بلوروا نموذجاً جديداً من الحكم، قد نطلق عليه تسمية نظام «السلطوية التشاركية» (Participatory Authoritarianism) التي يمكن أن تكون نقطة نهاية مستقرة بدلاً من أن تكون مرحلة «انتقالية» نحو الديمقراطية الكاملة.

أصبحت الانتخابات المحلية أيضاً شائعةً في العالم العربي. فحتى المملكة العربية السعودية، التي لاتعقد انتخابات برلمانية، سمحت بإجراء انتخابات بلدية جزئية في السنوات الأخيرة. وتمثل هذه الانتخابات المحلية، من حيث المبدأ، خطوةً إلى الأمام بالنسبة إلى المنطقة. فهي تُشرك المواطنين في القضايا المحلية، وتفتح الفضاء العام أمام مناقشة قضايا السياسة المحلية والمشاركة. هذا مع العلم أنه ينطبق نمط تدخل الدولة وقوى السلطة في الانتخابات المحلية كما هو الحال في الانتخابات البرلمانية، على الرغم من وجود هوامش أوسع إجمالاً من حرية التحرك والمشاركة في الانتخابات المحلية.

لكن المشكلة في المشاركة المحلية، كما في الانتخابات البرلمانية، هي أن المجالس المحلية المنتخبة لاتملك إلا قدرًا ضئيلاً جداً من السلطة. فالدولة العربية لاتزال مركزيةً للغاية، والجزء الأكبر من عملية صنع القرار والإيرادات يتركز في المركز، فيما يتم تقاسم القليل مع الهيئات المحلية. وتطلّ نخب الدولة على الهيئات المحلية على أنها أساساً أذرعاً للدولة المركزية تندرج في هيكل هرمي من أعلى إلى أسفل، بدلاً من كونها عناصر مستقلة لبنية دولة لامركزية حقيقية. ولاتتحكم الهيئات المحلية في الواقع بالموارد أو سلطة اتخاذ القرارات، وتعتمد على محافظين ومدراء مناطق يتم تعيينهم مركزياً لتنفيذ القرارات أو إنفاق المال.

أما الانتخابات الرئاسية فتدبر بدقة أكبر من نظيرتها البرلمانية أو المحلية. قد تخاطر الدولة في بعض هوامش نتائج الانتخابات البرلمانية - والبرلمان مهمش أصلاً - لكنها لاتجازف في الانتخابات الرئاسية. وقد وضعت بعض الدول قيوداً دستورية وقانونية على قدرة مرشحي الرئاسة المنافسين

على خوض السباق، لكن بخلاف ذلك، فإن الدولة تستخدم كامل نفوذها وأجهزتها بهدف تحقيق النتيجة التي يريدها الرئيس الحاكم. ويبقى إجمالاً تحديد نسبة الفوز المطلوبة، بين نسبة الـ 99% التقليدية ونسبتي الـ 80% والـ 85% الأكثر رواجاً في المرحلة الأخيرة. على الرغم من هذا كله، لقد تقدّمت مستويات المشاركة السياسية على مدى العقدين الماضيين، بمعنى أن معظم الدول العربية هي الآن، على الأقل من حيث المبدأ، أنظمة حكم تعددية تُجري انتخابات منتظمة. ومع ذلك، نطاق هذه المشاركة وأثرها يبقيان محدودين للغاية. وباستثناء الحالات الثلاث غير المستقرة في لبنان وفلسطين والعراق، لا يمكن للناخبين اختيار حكاهم أو تغييرهم، ولا يمكنهم المشاركة سياسياً لإجبار الحكام على تغيير السياسات الرئيسية.

◀ المجتمع المدني ووسائل الإعلام

ظهرت أشكال هامة من المشاركة، مثل منظمات المجتمع المدني، خارج القنوات السياسية، وقد نمت بشكل ملحوظ في العالم العربي منذ أواخر الثمانينيات. وهذا يرجع جزئياً إلى شلل في الحياة السياسية السائدة والمصالح والحاجات المتنامية للمجتمعات التي تزداد تعقيداً وتمديناً. وقد فضّلت الأنظمة العربية تشجيع نمو المجتمع المدني على حساب المجتمع السياسي، لأنها اعتبرت الأول ساحةً آمنةً يمكن أن تستوعب مشاركة المواطنين من دون تحدّي السلطة السياسية وصنع القرار بشكل مباشر. ويعكس نمو المجتمع المدني انحسار قدرة الدولة على تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية، والدور المتزايد لمنظمات المجتمع المدني في ملء الفراغ. كما يعكس أيضاً، نمو تمويل جمعيات المجتمع المدني من قبل الغرب بصورة رئيسة.

واليوم، ثمة ما يقدر بـ 130 ألف منظمة مجتمع مدني في العالم العربي. بعض هذه المنظمات تختصّ بمناصرة قضايا معينة، مثل حقوق الإنسان، وحقوق المرأة، وحقوق المعوقين، والديمقراطية، والبيئة. والبعض الآخر ذات توجهات خدمية أو ارتباطات دينية أو قبلية أو طائفية تقليدية. وثمة عدد قليل منها يتناول قضية الفئات المهمّشة، مثل المعوقين، أو المشردين، أو المختفين. يُذكر أنه لم تنشأ حركة قوية للدفاع عن قضايا الفقراء. المنظمات غير الحكومية التي تركز على مثل هذه القضايا سرعان ما تحوّلت من منظمات مطلّبية إلى جمعيات تقدّم خدمات مدفوعة، في عقود مبرمة مع وزارات الحكومة أو الجهات المانحة الأجنبية. صحيحٌ أنه خلال تسعينيات القرن الماضي، كانت ثمة آمال بأن المجتمع المدني قد يكون مفتاحاً للتغيير السياسي، كما بدا عليه الحال في أوروبا الشرقية والوسطى. بيد أنه اتضح أن هذه الآمال لم تكن في محلّها. صحيح أن جماعات المجتمع المدني تؤثر على الخطاب السياسي والسياسة العامة، لكنها لم تكن قادرةً على تعبئة دعم جماهيري كبير أو فرض تغيير سياسي فعلي.⁽⁶⁾

إضافةً إلى منظمات المجتمع المدني، تمتلك الدول العربية شبكةً من النقابات العمالية ونقابات الموظفين والجمعيات المهنية العريقة التي يعود تاريخ تأسيسها إلى عقود سابقة. وفي الدول التي اعتمدت شعارات الاشتراكية الثورية في الخمسينيات والستينيات (مثل مصر والجزائر وسورية وعراق ما قبل العام 2003) «أمّمت» الدولة هذه الهيئات ولاتزال تسيطر على التعيينات والانتخابات في العديد منها.

في البلدان التي لم يحدث فيها ذلك (مثلاً المغرب، ولبنان، والأردن، واليمن)، ضعفت الحركات العمالية ونقابات الموظفين جراء تراجع الحركة اليسارية في جميع أنحاء العالم، وبسبب سنوات من التهميش أو القمع. وتم استلحاق النقابات المهنية ونقابات الأعمال التجارية منذ فترة طويلة عموماً من قِبَل هيكل السلطة القائمة، لأن مصالحها تعتمد اعتماداً كبيراً على وجود علاقات جيدة مع الدولة وكبار صانعي القرار فيها. هذه الهيئات تعاني استمرار وجود القادة الذين تركوا بصماتهم قبل عقود عدة، بحيث لم يبقَ سوى مجال ضئيل للقيادة الشابة.

إن الحديث عن «عقد اجتماعي» جديد في العالم العربي، يكون المجتمع المدني فيه شريكاً رئيساً إلى جانب الدولة والقطاع الخاص، أمر مبالغ فيه. فالدولة تظل اللاعب المهيمن، وعلاقتها مع المجتمع المدني هي علاقة مصلحة أكثر منها علاقة شراكة. الدولة سعيدة لأن يقوم المجتمع المدني بوظائف الخدمة الاجتماعية لأنها لم تُعدّ تكثرث أو تستطيع القيام بها بشكل كامل، وهي تفضل أيضاً أن تجهر بتسامحها مع المجتمع المدني بدلاً من أن تضطرّ إلى منح حرية سياسية ومشاركة أقوى. أما القطاع الخاص فلا زال يعتمد إلى حدّ كبير على الموارد والعقود الخاضعة إلى سيطرة الدولة. وهو لا يمثّل رأس المال والمشاريع المستقلة التي كانت رائدة التغيير في آسيا أو أميركا اللاتينية، كما أنه لا يمثّل برجوازية ثورية بالمعنى التاريخي.

إن الوصول إلى وسائل الإعلام غير الخاضعة للدولة تحسّن. فوزارات الإعلام التابعة للدول كانت تحتكر البث التلفزيوني في السابق، لكن يمكن للمواطنين اليوم مشاهدة مئات القنوات التلفزيونية العربية والعالمية. وتقدم العديد من القنوات العربية برامج حوارية تشاهد على نطاق واسع، تكون فيها الخيارات والآراء السياسية محلّ نقاش ساخن. كما ظهرت محطات تلفزيونية وطنية خاصة، جنباً إلى جنب مع المحطات التي تقدمها الدولة، في العديد من الدول العربية؛ وتم إطلاق المزيد من الصحف الخاصة خلال العقد الماضي.

علاوة على ذلك، وفّرت شبكة الإنترنت فضاءً عاماً جديداً للرأي السياسي والمشاركة غير المباشرة. ومع تزايد انتشار الإنترنت في المجتمعات العربية، يشارك الشباب في مجموعات الانترنت، وغرف النقاش، والمدونات، وأشكال أخرى من التواصل والتفاعل، وبينون قسماً كبيراً من هويتهم وآرائهم عبر هذه الوسائل. وقد كان لفضاءات اللقاءات الافتراضية هذه تأثير كبير على تشكيل الرأي العام، وشكّلت ساحةً لتنظيم المبادرات السياسية وعدد من الحركات الاحتجاجية في السنوات

(7). الأخيرة.

لقد استنبط مجتمع الأعمال منابر يشارك من خلالها كبار رجال الأعمال في مناقشة السياسة العامة والسياسة في بعض الأحيان، ومحاولة التأثير عليهما. فضلاً عن ذلك، تزايد نفوذ مجتمع رجال الأعمال في الدول الغنية بالنفط، وكذلك في البلدان المستوردة له، حيث تحوّلت الدولة إلى الخصخصة والاستثمار في القطاع الخاص كمحركين للنمو. وعلى الرغم من أن مجتمعات الأعمال هذه لاتزال تعتمد بشكل كبير على موارد الدولة ومراكز صنع القرار، فقد أصبحت تشارك بشكل متزايد في مناقشة السياسة الاقتصادية، وتطرح مرشّحين للمنافسة في الانتخابات ومراكز صنع القرار.

وعلى الرغم من أن الدولة العربية لاتزال سلطويةً إلى حدّ كبير، ولاتتحرك باتجاه التحوّل الديمقراطي الحقيقي، إلا أنها تعمل في بيئة سياسية واجتماعية واقتصادية تزداد تعقيداً وتنوعاً، إذ تتفاعل مع مجتمع ونظام حكم يزدادان تعقيداً.

لقد استنبط القطاع الخاص أيضاً منابر يشارك من خلالها كبار رجال الأعمال في مناقشة السياسة العامة، ومحاولة التأثير عليها. فضلاً عن ذلك، تزايد نفوذ مجتمع رجال الأعمال في الدول الغنية بالنفط، وكذلك في البلدان المستوردة له، حيث تحوّلت الدولة إلى الخصخصة والاستثمار في القطاع الخاص كمحركين للنمو. على الرغم من أن مجموعات الأعمال هذه لاتزال تعتمد بشكل كبير على موارد الدولة ومراكز صنع القرار، فقد أصبحت تشارك بشكل متزايد في مناقشة السياسة الاقتصادية، وتطرح مرشّحين للمنافسة في الانتخابات ومراكز صنع القرار.

وعلى الرغم من أن الدولة العربية لاتزال سلطويةً إلى حدّ كبير، ولاتتحرك باتجاه التحوّل الديمقراطي الحقيقي، إلا أنها تعمل في بيئة سياسية واجتماعية واقتصادية تزداد تعقيداً وتنوعاً، إذ تتفاعل مع مجتمع ونظام حكم يزدادان تعقيداً.

◀ سيادة القانون

جميع الدول العربية تقريباً لديها الآن دساتير (أو قوانين أساسية) مكتوبة، فيما لم تكن هذه الدساتير متوفرةً في العديد من البلدان، قبل بضعة عقود فقط، خصوصاً في الخليج. هذه الدساتير تساعد على إعطاء هيكل واضح للترتيبات المؤسسية والقانونية، وتكريس مبادئ هامة، أقله من الناحية النظرية، بما في ذلك سلطة الشعب، والفصل بين السلطات، والقضاء المستقل، والحريات الفردية، والمساواة أمام القانون. ومع ذلك، وكما دلّ مؤشر الديمقراطية العربية، فإن الفجوة بين النص الدستوري وما يحدث في الواقع كبير. ففي الممارسة العملية، لاتزال السلطة التنفيذية تهيمن

على السلطات الأخرى، ولا يُسمح للمواطنين إلا بمشاركة محدودة ومدبّرة، والحقوق مقيدة إجمالاً من قبل أجهزة الاستخبارات القوية. العديد من الدساتير تُعطي رئيس السلطة التنفيذية صلاحيات واسعة، وتضع الحقوق الفردية في إطار تحدّه «المصلحة الوطنية» أو «الأمن القومي» الذي يحددهما النظام كما يشاء، وتفرض قيوداً على الأحزاب السياسية والانتخابات الوطنية. حتى عندما يُعدّل الدستور قد يُعدّل باتجاه المزيد من التقييد؛ فالتعديلات التي أُدخِلت على الدستور المصري في العام 2007 مثلاً، زادت في سلطوية النظام .

وموافق المشكلة هي حقيقة أنه في عدد من البلدان لاتزال حالة الطوارئ أو الأحكام العرفية - التي أعلنت منذ عقود - سارية المفعول. وبعد 11 أيلول/سبتمبر 2001، سنّت معظم الدول قوانين «مكافحة الإرهاب» التي وسّعت صلاحيات السلطة التنفيذية وأجهزة الاستخبارات. والحال أن دساتير العديد من دول المنطقة لاتزال تتطوي على روحية إيديولوجية أو دينية قوية، بالإضافة إلى منطلق أمن الدولة؛ والحريات والحقوق، التي غالباً ماتكون مدرجة في هذه الدساتير، هي عموماً مدرجة على أنها تنظّم «بواسطة القانون»، وتخضع إلى السقوف الإيديولوجية أو الدينية ومصالح «أمن الدولة».

على الرغم من أن الدول العربية وقّعت على معظم المواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والحقوق الاجتماعية والسياسية، إلا أن الميثاق العربي لحقوق الإنسان الذي أصدرته الدول العربية في العام 2004 ينتهك عدداً من المعايير الدولية؛ إذ لاتزال عقوبة الإعدام شائعة في الدول العربية، كما هو حال الاعتقال السياسي، والتعذيب في بعض الحالات. كما أنّ التمييز ضدّ المرأة يستمرّ على نحو ثابت في معظم المدونات القانونية العربية.

إن تشكيل الأحزاب السياسية غير قانوني في ستة بلدان (الكويت، وليبيا، وعمان، وقطر، والسعودية، والإمارات العربية المتحدة)، بينما في بلدان أخرى كثيرة، يخضع تشكيل الأحزاب وعملها إلى قيود قانونية معقدة. صحيح أنّ منظمات المجتمع المدني قانونية في معظم البلدان العربية، إلا أن عملياتها وتمويلها يخضعان إلى التدخل الرسمي والعقوبات في العديد من البلدان.

الهيئات القضائية المستقلة موجودة من الناحية النظرية، ولكن السلطة التنفيذية و/أو رئيس الدولة يسيطران عموماً على التعيينات وترقية القضاة، بالإضافة إلى ميزانية هذه الهيئات وإدارتها، كما أن القضاة لا يتمتعون بشكل فعلي بالأمن الوظيفي أو الحصانة الحقيقية من الضغط والعقوبات. وبالتالي فإن السلطة القضائية تخضع من الناحية المؤسسية إلى هيمنة السلطة التنفيذية. هذا بالإضافة إلى التأثير القوي لأجهزة المخابرات التي يمكن أن تمارس الضغط على القضاة والمدّعين. هذه القيود تمنع القضاء من أن يكون قوة حقيقية موازنة للسلطة التنفيذية. فالقضاء سلطة تابعة ولو أنه يوفّر نوعاً وكماً بسيطين من العدالة لعامة الناس، لكن لا يمكنه تحدي السلطة التنفيذية أو النخب النافذة. وتتأثر المحاكم بالفساد، وهو ما يساهم في حماية الأثرياء. كما تم تقييد اختصاص

السلطات القضائية أكثر بسبب انتشار المحاكم العسكرية ومحاكم أمن الدولة للتعامل مع حالات "الإرهاب" و "تهديد أمن الدولة". بالتالي، تتمتع السلطة القضائية باستقلالية وقوة محدودتين جداً في العالم العربي، كما أن ضآلة الموارد والعدد الكبير من القضايا يضعفانها، ما يجعل عجلة العدالة بطيئة جداً في معظم البلدان.

الشفافية

مبدأ سرية الدولة هو المبدأ السائد في المنطقة العربية. وهذا يعود جزئياً إلى ميراث العثمانيين والدول الاستعمارية، وإلى منطق الدولة الثورية أو ذات الحزب الواحد، حيث أمن الدولة يتطلب السرية شبه العسكرية. وكذلك الملكيات حيث تعتبر شؤون الدولة عملياً شأنًا خاصاً من شؤون الأسرة الحاكمة. في بعض ملكيات الخليج، إن عائدات النفط حق مباشر للأسرة الحاكمة التي تمنح بعد ذلك جزءاً من تلك الإيرادات لميزانية الدولة. وفي بعض الحالات، تكون الأراضي غير المحددة داخل البلد ملكاً للأسرة الحاكمة، وتقتطع لأفراد الأسرة أو للحلفاء والأصدقاء.

أما السياسة فهي غالباً ماتحدّد من خلال التنازع على غنائم السلطة، بما في ذلك الحصول على موارد البلاد، والمواد الخام، أو العقود الحكومية المربحة. وغالباً ماتحدّد شبكات السلطة من خلال محاباة الأقارب والمحسوبية، حيث يُغذّي الزعماء والساسة الأقوياء مجموعة من الأقارب في قطاع الأعمال والأصدقاء، وحيث تُغذّي غنائم الحكومة قاعدة من التابعين الذين يتمّ استخدامهم في وقت الانتخابات أو غيرها من المناسبات السياسية لتعزيز سلطة النخبة الحاكمة. بعض الدول النفطية الفنية حسّنت بشكل كبير الإدارة العامة عن طريق التحديث واستعمال الكمبيوتر والتدريب المهني والمراقبة ورفع الرواتب. أما في البلدان غير النفطية فيبقى وضع الإدارات العامة بائساً. والواقع أنه لم تتطوّر حتى الآن حملات جدية ضدّ الفساد في أي من البلدان العربية. وفي الدول التي نجح حكامها في تحديث أجهزة الإدارة العامة والحدّ من الفساد الإداري في المستويات الدنيا (مثل بعض إمارات الخليج)، لاتزال مشكلة الفساد الكبير قائمة، حيث أن الحاكم أو العائلة الحاكمة لاتزال تملك معظم البلاد والاقتصاد.

يعطي مؤشر الفساد في منظمة الشفافية الدولية صورة مضلّلة عن حالة الفساد في البلدان العربية، إذ أن المؤشر يقيس مقدار الفساد الذي يواجهه المواطن أو رجل الأعمال في بلد معين. وهنا تسجّل معظم الدول العربية علامات سيئة، إلا أن بعض دول الخليج يسجّل درجات جيدة جداً.⁽⁸⁾ ويعود السبب في ذلك، إلى حدّ كبير، إلى حقيقة أن الفساد يمارس على نطاق أكبر وأشمل، ما يترك شؤون الأعمال اليومية والصغرى متحرّرة من قيود الفساد. وهكذا، وعملياً في كل البلدان العربية،

تُحتَكِرُ موارد البلد والدولة، بوسائل مختلفة، من قبل النخبة الحاكمة والمجموعة المحيطة بها. لقد أحرز تقدم ضئيل في اتجاه رفع مستوى الشفافية ومكافحة الفساد. ففي العديد من البرلمانات، أصبحت مسألة الفساد في الحكومة والمطالبة بمزيد من الشفافية قضيتين رئيسيتين. وشكّلت بعض البرلمانات لجاناً لمكافحة الفساد بدأت توفرّ ملاذاً مؤسسياً للأنشطة المناهضة للفساد، كما تمّ تشكيل شبكة «برلمانيون عرب ضد الفساد». وشهدت غالبية الدول العربية ولادة منظمات غير حكومية تعمل على رفع مستوى وعي المواطنين لطبيعة الفساد وتكلفته. وتعمل هذه المنظمات مع برلمانيين ومسؤولين من ذوي التوجّه نفسه لإقرار تشريعات الشفافية ومكافحة الفساد، وهي أحرزت تقدماً في عدد من البلدان العربية. ويجري العمل في عدد من البلدان على اقتراح وسنّ تشريع «حق الحصول على المعلومات». لكن يبقى نمط السرية وتفشي الفساد معلمان أساسيان من الواقع في العالم العربي.

◀ الاستجابة (Responsiveness)

نظراً إلى البنية الفوقية والسلطوية للدولة وغياب الديمقراطية في معظم البلدان العربية، تستجيب مؤسسات الدولة إلى احتياجات المجموعة الحاكمة أكثر من استجابتها الفعلية لاحتياجات المواطن. فالحاكم عملياً غير مسؤول أمام الجمهور، إذ لا يمكن في الواقع إزاحته أو استبداله من خلال الانتخابات؛ إذ لا يملك لدى الحاكم حافز سياسي قوي وداهم للاستجابة المباشرة والمتكاملة لاحتياجات المواطن. يتعيّن على النظام القيام فقط بالحدّ الأدنى للحفاظ على شيء من الاستقرار وتجنّب الاحتجاجات الكبيرة أو الانفجارات الاجتماعية، ولكن ليس أكثر من ذلك.

لقد طوّرت الدولة العربية مروحةً واسعةً من الخدمات العامة في الفترة الممتدة ما بين الخمسينيات والسبعينيات من القرن الماضي، بيد أن هذه الخدمات تُقدّم بصورة بطيئة وغير فعالة. وغالباً ما يكون توزيع الخدمات مرتبطاً بالمحسوبية السياسية أكثر منه بالاستجابة الحقيقية للاحتياجات الشعبية. كما أن ضعف الإدارات المحلية وإدارات المناطق يقلّل التجاوب، لأن الهيئات المنتخبة التي يمكن أن تكون أقرب إلى احتياجات الناس لاسلطة لها عموماً، أو تخضع إلى هيمنة مسؤولين من الحكومة المركزية.

إن غياب مشاركة أصحاب المصلحة في عملية تقديم الخدمات يُعتبر إشكاليةً، لأن المسافة بين من يقدمون الخدمات وبين من يحصلون عليها شاسعة. فالسلطات المركزية لا تُجبر أبداً على التفاعل مع احتياجات أصحاب المصلحة أو فهمها بشكل مفصّل. وعلى سبيل المثال، التزمت جميع الدول العربية تقريباً بالإعلانات الرئيسية والاتفاقيات ذات الصلة حول تمكين المرأة. ومع ذلك، لا تتم ترجمة هذه الالتزامات العريضة عبر التفاعل مع طائفة واسعة من ظروف المرأة، وتصميم الخدمات الأساسية أو توفيرها بوسائل يمكن أن تكون لها تأثيرات إيجابية، فتمكّن النساء في المجتمعات الحضرية

والريفية، وفي كل الطيف الاجتماعي-الاقتصادي. إن التغييرات في قطاع الإعلام (حرية صحافة أكبر ومداخل أوسع إلى شبكة الإنترنت) أفرزت منابر جديدةً للافصاح عن أوجه قصور الحكومة ومناقشتها، مازاد من المخاطر بالنسبة إلى هذه الأنظمة. ومنذ عقود عدة، وقبل أن توجد مثل هذه المنابر، كبتت الدولة على نحو فعال مناقشة أوجه قصور الحكومة أو عدم تجاوبها، ولذا يبدو الوضع الحالي أكثر ديناميكيةً. صحيح أن المواطن العادي لا يزال مستضعفاً، إلا أن وسائل الإعلام الجديدة، ومنظمات المجتمع المدني، وجماعات المعارضة الناشئة، فتحت الأبواب أمام مناقشة حيوية على المستوى الوطني. وهذا النقاش يؤثر على النخب السياسية والأمنية ورجال الأعمال، ويشعر صنّاع القرار في بعض الأحيان بأنهم تحت ضغط معنوي على الأقل للاستجابة عن طريق تغيير سياسة ما أو إقالة مسؤول. لكن الاستجابة تبقى الاستثناء لا القاعدة في الأنظمة العربية، ولا تتم مأسستها أو تفعيلها داخل مراكز صنع القرار في الدولة.

فعالية الحكومة

لقد تغيرت المجتمعات العربية خلال العقود الخمسة الماضية، إذ تكشف جميع المؤشرات تقريباً - بما في ذلك متوسط العمر والصحة، والتعليم، والبنية التحتية، وإدماج المرأة - قوة دفع إيجابية منذ الخمسينيات. لكن المشكلة أن التقدم تباطأ وتوقف بحيث فشل في مواكبة التقدم السريع المتواصل في معظم المناطق الأخرى في العالم.

في السبعينيات، كانت مؤشرات التنمية العربية مرضيةً بالمقارنة مع المناطق النامية الأخرى. بيد أن مؤشرات اليوم تظهر أن العالم العربي يراوح مكانه إلى حد كبير، فيما تحركت المناطق النامية الأخرى، وخاصة في آسيا وأمريكا اللاتينية، إلى الأمام. أميركا اللاتينية وصلت في السبعينيات إلى حالة استقرار نسبي، وهي الفترة التي تميّزت بوجود حكومات سلطوية واقتصادات تهيمن عليها الدولة. ومنذ ذلك الحين دخلت بلدان المنطقة إلى ديناميكيات الحكم الديمقراطي والتحرير الاقتصادي، على الرغم من أن النمو هناك رافقه تفاوت في الدخل وإقصاء اجتماعي. وفي الصين، غير الحزب الحاكم نفسه المسار، فحافظ على السلطوية السياسية في الوقت الذي احتضن فيه التحرير الاقتصادي. وقد فرض الحزب قدرًا من المساءلة والفعالية الداخليين. وفي حين تم الشروع في عملية التحرير الاقتصادي في البلدان العربية، إلا أن النظم الحاكمة التي تهيمن عليها الأسر لم تسمح بقدر مماثل من المساءلة الداخلية أو فعالية الحوكمة، بل هي عززت أنماطاً مُشَلَّةً من المحاباة والمحسوبية والفساد.

وفي حين تظلّ الدول العربية لاعباً قوياً - ولاعباً قوياً جداً بمعنى ما - إلا أنها تبدو أفضل في أداء الواجبات الأمنية الواسعة منها في قيادة وحشد الدعم لمشروع تموي يؤدي إلى إحداث تغيير

اقتصادي واجتماعي جذريين. ويكشف مؤشر الديمقراطية العربية عن المدى الذي تُعتبر بموجبه الدولة قويةً (بالمعنى الأمني والسلطوي) لكن غير فعالة في الاستجابة لاحتياجات الناس، أو للنهوض بأعباء العدالة الاجتماعية. وتستند الحوكمة الفعالة إلى السياسة الرشيدة، التي هي نتيجة لعملية تواصل بناءً بين المسؤولين والخبراء وأصحاب الشأن في الحكومة والمجتمع. ويعتمد التطبيق الجيد للسياسات العامة على وجود إدارة عامة فعّالة مكوّنة على أساس الجدارة لا المحسوبيات، وهيكلة مساءلة للمسؤولين على الأصعدة المركزية والمحلية. وفي النظم السلطوية المغلقة، التي تفتقر حتى إلى الجدارة والمساءلة الداخليين، يكاد يكون صنع السياسة الرشيدة وتطبيقها مستحيلًا. وحتى في الحالات التي بدأ أنها نجحت في السابق، على غرار إمارة دبي، فإن غياب الشفافية والمساءلة أدى إلى اخفاقات كبيرة في السياسات وتطبيقها.⁽⁹⁾

العدالة والمساواة

في تقرير «مسح القيم العالمية» للعام 2003، قال 70% من المشاركين من الدول العربية إنهم يعتقدون أن «البلد يُدار لمصلحة قلة من أصحاب النفوذ».⁽¹⁰⁾ هذا التصور يمكن تفسيره بسهولة. فالدول في المنطقة سلطوية، والسلطة السياسية والأمنية والاقتصادية تتركز في أيدي حفنة من الأشخاص، نادراً ما تتغير من خلال الانتخابات. وحتى في البلدان شبه الديمقراطية مثل لبنان، لاتزال السلطة السياسية والاقتصادية تتركز في أيدي قلة ثابتة.

لقد أدت إعادة الهيكلة الاقتصادية، وارتفاع أسعار النفط، وتزايد وتأثر العولمة، إلى تراجع في عملية توزيع الثروة، وفاقمت التفاوت في الدخل، ولاسيما في البلدان المستوردة للنفط. فقد تخلت الدولة تدريجياً عن مهمتها السابقة في توفير الرفاه وتوزيع الثروة، تاركةً المواطنين أكثر عرضة إلى قوى السوق. وفي الاقتصادات الريفية في المنطقة، تمت ترجمة النمو الاقتصادي إلى مزيد من المنافع لأولئك الأكثر قرباً من السلطة، لا إلى توظيف على نطاق واسع. واستفادت بعض النخب ذات المنزلة الرفيعة والدرجة العالية من المهارة من الفرص الاستثمارية والتجارية التي ظهرت من خلال العولمة، لكن الجزء الأكبر من السكان إما أهملوا، أو عُرِضت عليهم وظائف ذات مهارات متدنية وأجور منخفضة. وهكذا، باتت الفجوة بين دخل الأغنياء والفقراء تتفاقم بشكل كبير.

لاتزال النساء يشكلن فئة مهمشة في المجتمع العربي، إذ يتعرضن إلى التمييز في القانون، والإستضعاف في العادات الاجتماعية والتقليدية، ويعانين في مجالات الأمية، والعمل، والتمثيل السياسي. صحيح أنه تم تحقيق تقدّم بين الخمسينيات والسبعينيات، لكن موجة التشدد الديني التي انتشرت في المنطقة منذ الثمانينيات كان لها أثر سلبي على المرأة. وكان الاستثناء في هذا الاتجاه هو قانون الأحوال الشخصية (قانون المدونة) الذي صدر في المغرب، بدعم من الملك.

إن الهويات المذهبية والإثنية هي مؤشرات رئيسة أخرى على اللامساواة في المنطقة. فالأقليات في بلدان المنطقة (الأمازيغ في شمال أفريقيا، والدينكا والفور في السودان، والعرب في إسرائيل والأراضي الفلسطينية، والأكراد في العراق في عهد صدام وسورية اليوم، والشيعية في المملكة العربية السعودية، والحوثيون في اليمن) تتشاطر الشعور بالحرمان والتهميش. جزء من هذا يرتبط بالسياسات الفعلية في بعض الدول العربية لتغليب العرب على غير العرب، أو في بعض الحالات، بفرض قيم دينية معينة أو امتيازات طائفية؛ وجزء آخر يتعلق بالمطالب العامة للمواطنين في البلدان العربية التي تترجم في نهاية المطاف إلى مطالب جماعية تلبس لباساً عرقياً أو طائفيّاً.

وعلى الرغم من ظهور موجة قوية من القومية والوطنية القطرية في الخمسينيات والستينيات، لم تتجسّد هوية الدولة في استئصال الهويات العرقية أو الدينية أو الطائفية. وكان العقد السياسي والاجتماعي الذي قدّمته الدولة العربية ضعيفاً وأحادي الجانب. وهذا الفشل منع السكان من تحديد أنفسهم باعتبارهم أساساً مواطنين في دولة أكثر منهم أفراداً في جماعة عرقية أو دينية. فالمواطن لا يملك إلا دوراً هامشياً في المشاركة في دولته، وهو ما يردعه عن اعتبار المواطنة ذات أهمية رئيسة. تعاملت الدول العربية مع التعددية الطائفية بأشكال مختلفة. فاستخدمت سورية والعراق في عهد صدام القبضة الحديدية، فيما حافظت مصر والأردن على سلطة مركزية قوية وسمحتا بحقوق وتمثيل محدودين للأقليات. أما لبنان والعراق اليوم، فتبنيّا التنوع الطائفي وجعلاه ركيزة أساسية لاقتسام السلطة في الحكومة المركزية. وفي بعض البلدان، تهدد الخلافات الطائفية والقبلية وحدة الدولة؛ ولبنان والعراق مثالان من هذا القبيل، كما هما اليمن والسودان. ونظراً إلى ضعف الهويات الوطنية والمواطنة، لاتزال هويات المجموعة الفرعية الوطنية تشكل تحدياً خطيراً للدول العربية.

يشكل الشباب الشريحة الأكبر من السكان في البلدان العربية، ولكنهم مهمّشون. فالنظام السياسي والاقتصادي يكافئ روابط القربى والزبائنية أكثر مما يكافئ المبادرة والجدارة المجردة، ويستند إلى المجموعات التي تمارس الحكم منذ أمد طويل. وفي معظم البلدان يحابي النظام الأجيال الأكبر سنّاً في مواقع السلطة السياسية والاقتصادية. هكذا، يدخل الشباب إلى المجتمع وسرعان ما يصطدمون بارتفاع معدلات البطالة، وقلة الفرص الملائمة للمشاركة السياسية، وقلة الأمل بالتغيير، والدولة القمعية القاسية، والبنية الفوقية الاجتماعية-الثقافية القمعية. كما تنظر إليهم معظم الدول باعتبارهم مشكلة، وتتعامل معهم بمزيج من التوظيف في الأعمال المتدنية والتدابير الأمنية. لذا، يتحوّل قلة منهم إلى السياسة المتطرّفة والعنيفة، فيما يسعى الكثيرون إلى العمل في الخارج أو يستسلمون للإحباط وخيبة الأمل.

علاوة على ذلك، تُعتبر الفجوة بين الريف والحضر مؤشراً أساسياً على اللامساواة. فالتمدين السريع يعني أن الدولة تتعرّض إلى ضغوط قوية لمواكبة احتياجات البنية التحتية والخدمات. وهي تشعر بالتهديدات، بشكل أكثر حدة، لأمنها في المدن والبلدات، التي توليها القدر الأكبر من الاهتمام.

وهذا التركيز على القضايا المدنية يقلص فرصة المناطق الريفية في معظم البلدان العربية للحصول على قسطهم من الخدمات الحكومية والبنية التحتية.

في الخمسينيات والستينيات، ومرة أخرى في الثمانينيات والتسعينيات، أعطت النماذج الاقتصادية للحكومات العربية الأولوية لهموم المناطق المدنية على المناطق الريفية. ولم تُعتَبَر الزراعة والتنمية الريفية أولوية رئيسة، لاختلال فترة الاستعاضة عن الاستيراد ولا في الفترة الأخيرة من العولمة والاندماج في الأسواق العالمية. وقد لحق التخطيط الاقتصادي المركزي الأنماط الحكومية للمركزية، ما أدى إلى تفاوت كبير في الثروة والدخل ما بين المناطق الحضرية والريفية، فضلاً عن التفاوت في الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية الأساسية.

ويشكّل الموروث التقليدي، في بعض الأحيان، أحد أسباب عدم تلبية الاحتياجات الإنسانية، إذ غالباً ما يُنظَر إلى ذوي الاحتياجات الخاصة أو المعوقين على أنهم إخراج على عاتلاتهم حجه، لاعلى أنهم جماعة تتطلب اهتماماً عاماً. وقد طوّرت معظم الدول سياسات وبرامج لذوي الاحتياجات الخاصة، بيد أن الاحتياجات لاتزال تفوق الموارد كثيراً، كما لاتزال القيود الاجتماعية والثقافية تُعتَبَر مشكلة. المثليون، أو ذوي الميول الجنسية البديلة، يعيشون حياة سرية أو مضطهدةً عموماً. فميولهم محظورة ثقافياً وقانونياً، ويمكن أن تؤدي إلى أحكام بالسجن أو إلى عنف من جانب من يأخذون تنفيذ القانون على عاتقهم. كما تتجاهل الدولة إلى حد كبير احتياجاتهم الصحية بسبب وضعهم «غير القانوني»، على الرغم من أن هذه المجموعات هي الأكثر عرضة للإصابة بفيروس نقص المناعة المكتسبة (الإيدز).

لقد روّج المجتمع المدني العربي لقيم العدالة والمساواة، وأنشأ مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية كي تتطرق إلى العديد منها. مع ذلك، لا يزال الواقع السياسي والاقتصادي والثقافي يمثل عقبة كبيرة أمام تحقيق العدالة والمساواة الفعليّتين.

كيف وصلنا إلى هنا؟

رغم أن حدود العديد من الدول العربية حديث العهد، إلا أن أنماط الحكم قديمة جداً. فمنطقة الشرق الأوسط هي مهد الحضارة، ومركز الدول الأولى في التاريخ البشري. وسجل الدول القوية - من الدول الأولى في مصر وبلاد ما بين النهرين، مروراً بالدول الفارسية، واليونانية، والرومانية، والبيزنطية، والأموية، والعباسية، والمملوكية، التي بلغت ذروتها في القرون الخمسة من عهد الدولة العثمانية - يذكّرنا بأن ثمة تركة ثقيلة موروثه من أنماط ممارسة السلطة وتنظيم الحكم وأنماط العلاقة بين الدولة والمجتمع.

لقد طوّرت الحقبة الإسلامية نموذجاً للدولة دمج نماذج الدولة في الامبراطوريتين الفارسية

والبيزنطية مع المؤسسات الشرعية والقانونية والاجتماعية في الإسلام. وإذا كانت الدولتان الفارسية والبيزنطية تستندان إلى الحاكم المطلق الذي يترتب على عرش دولة إمبراطورية، فإن أذرعهما الرئيسة تضمنت جيشاً، وجهاز استخبارات قوياً، وذراع تحصيل ضرائب. وقد أبقَت الدول الإسلامية اللاحقة على فكرة الحاكم المركزي القوي بمساعدة أجنحة قوية للجيش والاستخبارات وتحصيل الضرائب، لكنها وضعت الدولة في إطار العباءة الشرعية الإسلامية. وقد مُنح علماء الدين السلطة للتعليم ولتفسير الشريعة وتطبيقها. كما احتلت العدالة الاجتماعية مكاناً مرموقاً في الفكر السياسي الإسلامي، واعتُبرت أحد أعمدة الحوكمة الرشيدة؛ لكن ذلك عنى، إلى حد كبير، أنه لا ينبغي للحكام أن يسعوا إلى إثراء أنفسهم من دون حدٍّ، وانضوى على فصل المهام بين الحكام وبين التجار والعلماء، بدلاً من وجود دور توزيعي أو دور تطبيق العدالة الاجتماعية للدولة نفسها.

أضعفت الحقبة الاستعمارية في القرن التاسع عشر أطر الحكم في المنطقة، وجلبت معها أفكار جديدة حول القومية والديمقراطية والمجتمع المدني والدولة العلمانية. وقد تبنت الحركة المناهضة للاستعمار، التي اكتسبت زخماً في أوائل القرن العشرين، العديد من أفكار الغرب في معركتها ضد الهيمنة الغربية، فتجذرت الأفكار القومية والدولة العلمانية، كما أفكار الديمقراطية والمجتمع المدني. وفي الواقع، تبنت العديد من الدول، التي انبثقت عن انهيار الإمبراطورية العثمانية في الحرب العالمية الأولى، دساتير وأنظمة حكم ديمقراطية ليبرالية، في ظل الانتداب أو النفوذ الغربيين.

بعد الحرب العالمية الثانية، بدأ المزاج السياسي يتغير بشكل كبير. فقد أثار ظهور الاتحاد السوفييتي كقوة عالمية ونموذج سياسي واقتصادي بديل في الحرب العالمية الثانية، الاهتمام بالاشتراكية في جميع أنحاء المنطقة، كما أن إنشاء دولة إسرائيل في العام 1948 نزع بشكل خطير الشرعية عن الدول الديمقراطية الليبرالية العربية القائمة التي اعتُبرت غير قادرة على مواجهة إسرائيل، ما أشعل شرارة تحوّل حاد في اتجاه النزعة العسكرية القومية العربية.

وهكذا، أجهزت الانقلابات العسكرية على الأنظمة الليبرالية الضعيفة في مصر، وسورية، والعراق، والسودان، والجزائر، وتونس. وجعلت المحاولات الانقلابية ردود النظام أكثر قسوة في بلدان أخرى. كما شجعت الحرب الباردة تطوّر دول قمعية مُحافظَة مؤيِّدة لأميركا، ودول قمعية شبه اشتراكية مؤيِّدة للاتحاد السوفييتي.

بحلول عقد السبعينيات، لم يعد أي من النوعين من الأنظمة يتمتع بكثير من الشرعية الشعبية، إذ فقد كلٌّ من النموذج الليبرالي الديمقراطي، الذي حصد الدعم في أوائل القرن العشرين، ونموذج الاشتراكية على النمط السوفييتي، الذي تقوده الدولة، والذي كان قد اكتسب زخماً في الخمسينيات، مصداقيتهما. وهذا شجّع على التحوّل بعيداً عن كلتا الإيديولوجيتين العلمائيتين باتجاه التيار الإسلامي. كان الإسلام السياسي جزءاً من الردّ على الاستعمار الغربي منذ أواخر القرن التاسع عشر وخلال القرن العشرين، بيد أن النزعة القومية والاشتراكية طغت عليه منذ الحرب العالمية

الأولى. لكن وتأثر الحركة الإسلامية تسارعت مع تراجع التجارب القومية والاشتراكية، ومع انتقال السلطة من مصر في اتجاه المملكة العربية السعودية ودول الخليج المحافظة دينياً.

على الرغم من أن الإسلام السياسي حقق اختراقاً في إيران، وإلى درجة أقل في السودان، فإن غالبية الأنظمة العربية نجحت في ألا تكتسحهم الموجة. فقد تبنت أنظمتهم عباءات وشعارات أكثر محافظة وإسلامية، وضيقت الخناق بشدة على الإسلاميين الراديكاليين حيث كان ذلك ضرورياً. وحظيت الأنظمة بدعم (أو على الأقل بالموافقة الضمنية) من أولئك الذين كانوا يخشون صعود الإسلاميين الراديكاليين: المجتمع الدولي والكثير من المثقفين وأبناء الطبقات المتوسطة العرب.

وقد وفّرت الموجة الإسلامية للأنظمة السلطوية مبرراً ملائماً لشل التنمية الديمقراطية. ففي الستينيات والسبعينيات، عطّلت معظم الدول العربية الأحزاب السياسية القومية واليسارية والليبرالية. إلا أن محاولاتها لشل الإسلاميين فشلت، حيث أعاد الأعضاء تنظيم صفوفهم وتجذروا في السجن، واستغلّوا شبكات المساجد، وانتشروا في مجتمع يتحوّل إلى الدين على نحو متزايد. هكذا، حالما تداعت شرعية النظام بشكل واضح في الثمانينيات، وتعرّضت الأنظمة إلى ضغط داخلي وخارجي متزايد لفتح الفضاء السياسي، كان في وسعه أن يردّ بأن من شأن ذلك فتح الباب أمام الإسلاميين الراديكاليين. لكن هذه المرة كان ذلك صحيحاً إلى حدّ ما؛ فالدول القمعية دمّرت الأحزاب والحركات غير الإسلامية، ومانجحت إلا في جعل الإسلاميين المعتدلين في السابق يميلون إلى التطرّف، ومكثتهم من خلال دفعهم إلى العمل السريّ وفي المجتمع.

على مدى العقدين الماضيين، جادلت الأنظمة العربية بأنها إذا ماسمحت بالتحوّل الديمقراطي، فإن الإسلاميين الراديكاليين سيستولون على الحكم. وهي لم تُحاك التجربة التركيّة التي فتحت فضاءها السياسي تدريجياً أمام الأحزاب السياسية المختلفة، وشجّعت الإسلاميين كي يصبحوا أكثر اعتدالاً، فيما هم يتقاسمون سلطة أكبر. وفي الواقع، أطلّ العديد من الأنظمة العربية على النموذج التركي على أنه إنذار: فإذا ما هي شجّعت الأحزاب الإسلامية لتصبح أكثر اعتدالاً، فإن هذه الأحزاب ستصبح أكثر شرعية وتطالب بنصيب من السلطة الفعلية. ونستذكر هنا التجربة الجزائرية في أوائل التسعينيات، حيث أدّت الانتخابات إلى فوز الإسلاميين الذي تم إجهاضه، ومن ثم إلى الاستقطاب العنيف والحرب الأهلية.

أدى كل من أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001، والشروع الأميركي في «الحرب على الإرهاب»، إلى تصاعد التوترات المتفاقمة أصلاً. فقد قدّمت الولايات المتحدة الدعم إلى الدول العربية الصديقة لتعزيز أمنها وأجهزة مخابراتها، وأصبح شبح الإرهاب الإسلامي الراديكالي واقعاً منبعثاً من جديد في العراق، والمملكة العربية السعودية، واليمن، والأردن، ولبنان، وشمال أفريقيا. وبالنسبة إلى كثير من صانعي السياسة في الغرب، لا يزال منطوق تجنبّ التحوّل الديمقراطي لأسباب أمنية حجة قاطعة في السياسة تجاه مصر، وفلسطين، والجزائر، وتونس، وغيرها من البلدان، ما يجعل أنظمتها ترتع

لمشاعر الارتياح والحبور. ومع ذلك، أشرك عدد من البلدان العربية الإسلاميين في الحياة السياسية بنجاح، وأبرزها المغرب، والكويت، واليمن، والأردن، ولبنان. كما أدخلت مصر والجزائر الإسلاميين في العملية السياسية جزئياً.

بيد أن التيارات غير الدينية قلقة في شأن مواقف الإسلاميين حيال المرأة والحرية الفردية وديمومة التعددية الديمقراطية. ومع ذلك، تظهر معظم البلدان في المنطقة أنه عندما يُسَمَح للجماعات الإسلامية بدخول عملية سياسية مشروعة ومؤسسية، فإنها تصبح عموماً أكثر اعتدالاً وبرغماتية. واليوم، تشعر معظم الأنظمة العربية بأنها آمنة نوعاً ما ويمكنها الاعتماد على عدد من نقاط القوة. تتمثل أولها في أنها تتمتع بدعم قوي من المجتمع الدولي الذي أصبحت القضايا الأمنية بالنسبة إليه، من جديد، على رأس الأولويات. والثانية، أنها طوّرت أجهزة أمن واستخبارات قوية جداً، (كما هو الحال في روسيا والصين)، تسيطر على المجتمع إلى حد بعيد. والثالثة، أنها تعلّمت فن إدارة المشاركة السياسية المحدودة لتجنّب الانتقادات الدولية والداخلية، ونزع فتيل التوترات الداخلية، لكن ليس بالقدر الذي يجعلها تسمح بأيّ مشاركة فعلية في السلطة أو صنع القرار الحقيقي. وتتمثل نقطة القوة الرابعة في أن الاقتصاد السياسي لهذه الأنظمة لا يزال قوياً وقابلاً للاستدامة، إذ إن جزءاً كبيراً من عائداتها يأتي من المواد الخام والريع الخارجي، الأمر الذي خلق مجموعة رأسماليين ومستثمرين تابعين ومتعاونين يتقاسمون غنائم الاستثمار والنمو الاقتصادي مع الأنظمة.

وإلى أن تتغيّر الاتجاهات السياسية والاجتماعية بشكل مفاجئ أو غير منظور، فإنه يبدو أن قبضة الأنظمة السلطوية في العالم العربي ستستمر إلى أمد غير محدّد. ومع ذلك، ثمة الكثير مما يجري في المجتمع العربي السياسي والمدني. وكما دلّ مؤشر الديمقراطية العربية، فعلى الرغم من أن أيّ دولة عربية لم تحقّق تحوّلاً حقيقياً نحو الديمقراطية، إلا أنه ثمة «اتجاهات ديمقراطية» هامة في الكثير منها. لكن حتى الآن، تبدو هذه التوجّهات ظواهر حراك إيجابي محدود في حضان دولة سلطوية متأصلة، وسيكون من السابق لأوانه تصنيف هذه التطورات على أنها مرحلة انتقالية مرتقبة نحو الديمقراطية الناضجة.

◀ الطريق الصعبة إلى الأمام

شهد الجزء الأول من هذا العقد تفكيراً جديراً بالاعتبار في العالم العربي في شأن أزمة الحوكمة. وكان هذا، في جزء منه، نتيجة مراجعة لنجاحات القرن العشرين وإخفاقاته، وفي الجزء الآخر، حصيلة خيبة الأمل لأن العالم العربي بقي المنطقة الوحيدة في العالم البعيدة عن موجة الديمقراطية التي اجتاحت أميركا اللاتينية وآسيا وأوروبا الوسطى والشرقية، بل وحتى الكثير من بلدان أفريقيا

جنوب الصحراء في الثمانينيات والتسعينيات. ونشأ هذا التفكير أيضاً نتيجةً لتحديد الأمم المتحدة الحوكمة الديمقراطية على أنها أمر أساسي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وكان ذلك ردّ فعل إيجابياً على تقرير التنمية البشرية العربية لعام 2002 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. أصدرت جماعات المجتمع المدني بياناً في صنعاء في كانون الثاني/يناير 2004، وآخر في الإسكندرية بمصر في آذار/مارس 2004، دعياً إلى رفع الأحكام العرفية، واحترام الحقوق الإنسانية والسياسية، والتسامح الديني والطائفي، والتعددية الفكرية والسياسية، والانتخابات الحرة النزاهة، والبرلمانات التي تتمتع بسلطة أكبر، والهيئات القضائية المستقلة، والإصلاح الدستوري والقانوني، وحرية الإعلام، والحوكمة الرشيدة. كما أكدّا على ضرورة احترام حق تقرير المصير وإنهاء الاحتلال في فلسطين والعراق.

يبدو أن المنطقة مرّت في «لحظة من النشاط»، إذ انطلقت أحداث هامة في مجال العمل المدني في سورية، ولبنان، واليمن، والكويت، والمملكة العربية السعودية، وفلسطين، ومصر، وتونس، والمغرب. كذلك، سرى حديث في سورية عن «ربيع دمشق»، وشهد لبنان «ثورة الأرز»، وشكّلت الجماعات الإسلامية واليسارية المعارضة في اليمن منظمة مشتركة، واحتجّ المواطنون الكويتيون للمطالبة بتغيير قانون الانتخاب، وحاول رجال ونساء سعوديون التأثير على الملك من أجل التغيير، ونظّم المجتمع المدني المصري حركة «كفاية» للدعوة إلى تعيين حدّ لعهد مبارك الطويل، وشكّلت الجماعات التونسية المعارضة تحالف 18 أكتوبر/تشرين الأول.

تفاعلت الحكومات إلى حدّ ما مع هذا النشاط الدائب، واستجابت إلى الضغوط الغربية بعد أحداث 11 أيلول/سبتمبر، فأصدرت وثيقة «مسيرة التطوير والتحديث والإصلاح» في أيار/مايو 2004. وكانت الولايات المتحدة قد حدّدت مفهوم السلطوية بوصفها أحد الأسباب الجذرية للإرهاب، وأعلنت «أجندة الحرية» التي ضغطت فيها على الدول العربية لفتح العملية السياسية، وشجّعت المجتمع المدني والجماعات الشعبية على المطالبة بمزيد من المشاركة. واعتمدت قمة «مجموعة الدول الثماني الكبرى» «مبادرة الشرق الأوسط الكبير» بدعم من الولايات المتحدة في حزيران/يونيو 2004 لتشجيع هذه العملية. وعزّز الاتحاد الأوروبي دعمه للإصلاح والتحوّل الديمقراطي من خلال عملية برشلونة المستمرة وسياسة الجوار الجديدة للاتحاد الأوروبي.

لكن بحلول العام 2007، تباطأ هذا الزخم، إذ أعقبت ربيع دمشق موجة من الاعتقالات؛ وتحوّل الاحتجاج الشعبي في لبنان إلى مواجهات وتوتّرات طائفية؛ ولم يقض إصلاح النظام الانتخابي الكويتي على النزعة القبلية وشراء الأصوات في الانتخابات، على الرغم من دخول أربع نساء إلى البرلمان؛ وبرز الرئيس اليمني معارضيه حيلةً ودهاءً، حتى في الوقت الذي كان اليمن يواجه فيه تمرداً في الشمال والجنوب. وصمد الرئيس مبارك في مصر في وجه الاحتجاجات، وبدا أنه يهيئ نجله لخلافته من خلال تعديلات دستورية تضيّق مجالات المنافسة الحقيقية. وحطّمت المواجهات بين

حماس وفتح الوحدة الفلسطينية.

عملياً، تخلّت الولايات المتحدة عن «أجندة الحرية»، بعد أن فازت حماس في الانتخابات التي جرت في فلسطين، وبعد أن قدّمت جماعة الإخوان المسلمين أداءً قوياً جداً في الانتخابات المصرية. فقد كانت الإخفاقات الأمنية التي واجهتها الولايات المتحدة في العراق وأفغانستان، فضلاً عن فشل إسرائيل في حربها ضدّ حزب الله في العام 2006، إشارة إلى أميركا بأن حربها على الإرهاب أدّت إلى تمكين تنظيم القاعدة وجماعات أخرى معادية للولايات المتحدة مثل حزب الله وحماس وجيش المهدي وجماعة الإخوان المسلمين. وسرعان ما تحوّلت الولايات المتحدة من الضغط على حلفائها العرب لإجراء تحوّل ديمقراطي، إلى تشجيعهم على مضاعفة جهودهم - بمعونة أميركية - لاتخاذ إجراءات صارمة ضدّ الجماعات الإرهابية والمعادية. كما تمكّنت الأنظمة العربية، التي كان الكثير منها قلقاً على مستقبله في العام 2005، من تنفّس الصعداء بحلول العام 2007، ذلك أن القوة العظمى في العالم عادت لتؤيّد بقائها من جديد.

كان للاتحاد الأوروبي سجل متباين في مجال دعم النمو السياسي في العالم العربي. فقد حاول الاتحاد ربط التعاون السياسي والاقتصادي مع الدول العربية بإدخال تحسينات في مجال الحوكمة واحترام الحقوق، من خلال عملية برشلونة التي بدأت في العام 1995، وسياسة الجوار التي أطلقت في وقت لاحق. وقد أصبح الاتحاد الأوروبي داعماً قوياً لجماعات المجتمع المدني والإصلاحيين في المنطقة العربية عموماً، وحثّ الحكومات العربية على فتح مجال سياسي أكبر. وعلى غرار الولايات المتحدة، كانت للاتحاد الأوروبي مخاوف أمنية جدية؛ فبعد الهجمات في مدريد ولندن، شعر بالحاجة إلى العمل بشكل وثيق مع الأنظمة العربية الحالية حول القضايا الأمنية. للاتحاد الأوروبي أيضاً مصالح تجارية قوية، وبخاصة في شمال أفريقيا، ومخاوف مباشرة بشأن الهجرة. وعلى غرار الولايات المتحدة، رفض الاتحاد الأوروبي الاعتراف بنتائج الانتخابات الفلسطينية لعام 2006، ما أدّى إلى إلحاق أضرار بالغة بـ«قوّته الناعمة» في المنطقة.⁽¹¹⁾

علاوة على ذلك، تُدرِك الأنظمة العربية أن القوى الصاعدة، مثل روسيا والصين، تقدّم نماذج مهمة للتنمية الاقتصادية مع الحفاظ على السلطوية السياسية.

لم يكن لوصول إدارة أوباما، التي حظيت بترحيب واسع في العالم العربي، تأثير واضح بعد على أجندة التحوّل الديمقراطي.⁽¹²⁾ فالأمل الذي ارتبط بحلول أوباما محلّ بوش ضعف كثيراً من جرّاء الحرب الإسرائيلية المدمّرة في غزة، بعد شهر من انتخابه فقط. لقد اكتفى أوباما باتّخاذ مواقف فاترة جداً، وفشلت إدارته في إجبار إسرائيل على الموافقة حتى على تجميد مؤقت للاستيطان في الضفة الغربية. وجاءت الإدارة إلى الحكم وهي تركز على ترميم العلاقات بين الولايات المتحدة والعالم الإسلامي (خطاباً أوباما في أنقرة والقاهرة)، وإدارة الأزمات (في العراق وأفغانستان)، وتسوية النزاعات (على الساحتين الإيرانية، والعربية-الإسرائيلية). وعلى الرغم من أن الرئيس

أوباما أعرب عن تأييده إرساء الديمقراطية والحوكمة الرشيدة، لا يبدو أن هذا التأييد تجاوز حتى الآن الكلام المنمّق والاستمرار في برامج مساعدة المجتمع المدني والديمقراطية القائمة بالفعل، إذ لا يزال تركيز الولايات المتحدة على التعاون الأمني مع النظم القائمة يُمثّل أولوية قصوى.

ثم إن الاقتصاد السياسي للسلطوية يبدو آمناً، إذ من المرجح أن تظل أسعار النفط والغاز مرتفعة في المستقبل المنظور، والتحويلات المالية الدولية إلى الأنظمة القائمة من أجل التعاون الأمني ستبقى كبيرة أيضاً. القوى الاقتصادية الناشئة مثل الصين وروسيا والهند، فضلاً عن القوى المالية في منطقة الخليج، ستركّز على الطاقة والتجارة والأمن أكثر من تركيزها على الإصلاح. علاوة على ذلك، من المرجح أن تشجّع الأزمة الاقتصادية العالمية أولئك الذين يعيدون النظر في دور الدولة في المجتمع على النظر في حضور أكبر للدولة في الاقتصاد. وقد تواجه بعض الدول تحديات خطيرة من جراء مزيج من نضوب الموارد وارتفاع معدلات البطالة والفقر. ومن المرجح لمثل هذه الصعوبات أن تؤدي إما إلى انهيار الدولة، وإما إلى عنف الدولة، بدلاً من أن تؤدي إلى الإصلاح.

إن زخم الإصلاح في المنطقة يتباطأ. فقد انشغلت المجتمعات بالحروب المستمرة، والتحويلات الحادة في السياسة الإقليمية والدولية، وتزايد التوترات الطائفية، والأنظمة العنيدة، وفشل محاولات التغيير والإصلاح، والارتفاعات الحادة في أسعار المواد الغذائية والطاقة، والأزمة المالية العالمية، وتراجع بعض الاقتصادات الإقليمية (مثل دبي) أو انهيارها.

قد يكون الطريق إلى الأمام واضحاً من حيث المبدأ، إلا أن التقدم على ذلك الطريق بطيء وصعب على ما يبدو، إذ عزّزت الدول العربية القوية قوّتها، ومن غير المرجح أن تنتقل إلى تغيير جذري في المستقبل المنظور. أما الدول التي ضعفت (مثل الصومال واليمن والسودان)، فتحرّكت نحو الانهيار، أو نحو «فشل الدولة»، بدلاً من أن تتحوّل إلى الديمقراطية.

لقد عزّزت الأنظمة العربية القوية قبضتها التنفيذية على الدولة والمجتمع، وعزّزت أمنها وقدراتها الاستخباراتية، وتعلّمت كيف تسيطر على الانتخابات، وتحدّ من الانفتاح السياسي، وتحافظ على الأسس السياسية والاقتصادية لقوّتها. ويواصل المجتمع الدولي إعطاء الأولوية للأمن على التغيير السياسي أو الإصلاح الجذري من خلال دعم الأنظمة القائمة والتعاون معها. والمجتمع المدني وجزء كبير من المعارضة السياسية متشائمون إزاء إمكانية حدوث تغيير حقيقي، وأملهما خائب تجاه الفرص الزائفة التي يوفّرها الانفتاح والانتخابات المحدودين والمقيدين. وقد تراجعت المشاركة الانتخابية في الانتخابات الأخيرة، حيث وجدت الأحزاب التي انضمت إلى البرلمانات والحكومات، أنها حصلت على حصة ضئيلة من النفوذ الفعلي، لكنها تعرّضت إلى اللوم بسبب إخفاقات الحكم، والتي كلفتها خسارة شعبيتها.

المجتمع ككلّ يزداد قلقاً بسبب الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية الملحة، لذا فهو لا يجد الوقت الكافي للتركيز على القضايا السياسية والإصلاحية الأوسع نطاقاً.

وحتى لو لم يكن الوقت الحالي هو اللحظة المناسبة لتحقيق اختراق هام على صعيد الإصلاح والديمقراطية، فإن الجهود الحثيثة لنشر مفاهيم وممارسات الحكم الرشيد وتعزيزها يجب ألا تتراخى. فقد أحرز تقدم معقول، وعلى مدى العقدين الماضيين، أصبحت مفاهيم الديمقراطية، والحوكمة الرشيدة، وحقوق الإنسان، الخطاب السائد في العالم العربي.

منذ الخمسينيات وطوال السبعينيات، أطل المثقفون والكثيرون في المجتمع العربي على الخطاب السلطوي بوصفه شرعياً، سواء أكان قومياً/عسكرياً أو اشتراكياً ثورياً لحزب واحد. واليوم تكاد جميع الأحزاب تعترف، على الأقل من حيث المبدأ، بالشرعية الأرفع مقاماً للحكومة الديمقراطية والتشاركية التي تحترم الحقوق وسيادة القانون. فمعظم دساتير البلدان الملكية الآن تتضمن مبدأ الديمقراطية والحكم القائم على المشاركة. حتى إن معظم الأحزاب الإسلامية، التي تحدثت منذ عقدين عن دولة دينية إسلامية كاملة، تتحدث الآن عن دولة ديمقراطية تحترم الحقوق، ولو أنها دولة تلتزم بمبادئ الشريعة الإسلامية في التشريع وتفسير حقوق الإنسان.

وعلى الرغم من صعوبة الإصلاح باتجاه حكم أكثر تشاركية وديمقراطية، فإنه لا زال يبدو السبيل الوحيد إلى الأمام بالنسبة إلى معظم الأحزاب والناشطين في المنطقة، ذلك أن تجربة التغيير عن طريق الانقلابات العسكرية أو استحواذ حزب واحد على السلطة كانت مريرة جداً، واستحواذ الإسلاميين على السلطة في إيران والسودان أو حتى في قطاع غزة لم يقدم نماذج جذابة. وليس هناك قدر كبير من الحماسة الواسعة للثورة أو التمرد أو العصيان المسلح، على الرغم من وجود مستويات عالية جداً من الإحباط واليأس. فلم تكن آثار هذا النوع من التغيير الكبير في إيران، واليمن، ولبنان، والعراق، وفلسطين مشجعة.

علاوة على ذلك، تشير استطلاعات الرأي في جميع أنحاء المنطقة إلى تأييد واسع النطاق للمبادئ العامة للديمقراطية والحوكمة الرشيدة، وتفضيل قوي للتغيير السلمي التدريجي. الجزء الأكبر من المجتمع المدني في الدول العربية ملتزم بهذا الشكل من أشكال التغيير، وسيواصل نشاطه في هذا الاتجاه على الرغم من النكسات وخيبات الأمل. لكن التغيير على نطاق واسع ليس ممكناً، لذا سيواصل المجتمع المدني الضغط من أجل تغيير جزئي: لامركزية أكثر فعالية، ووسائل إعلام أكثر استقلالية، ومجتمع مدني أكثر حرية، وانتخابات أكثر نزاهة، وهيئات قضائية أقوى، وبرلمانات أكثر فعالية، وحكم أفضل، وتمكين للمرأة. وقد أدركت أحزاب المعارضة أنها جميعاً تقدر الديمقراطية، وهي تتحد، في بعض البلدان، في تحالفات واسعة - تشمل الإسلاميين وغير الإسلاميين - للضغط على الأنظمة القائمة باتجاه الديمقراطية.

لقد لاقت الأنظمة الضغوط المحلية والدولية في «ثلاث الطريق»، عبر السماح بانفتاح سياسي محدود وإجراء انتخابات مدبرة ومُدارة، لكنها لم تُعد قادرة على إعادة عقارب الساعة إلى الوراء. فكَمّ ونوع الانفتاح والمشاركة اليوم قد لا يكون انتقالاً إلى الديمقراطية، لكن ليس في وسع الأنظمة العودة

بسهولة إلى الوضع الذي كان قائماً من قبل. وفترة الاستقرار النسبي الحالية يمكن أن تكون أفضل أرضية للانطلاق إلى «لحظات ديمقراطية» مستقبلية إذا ما ظهرت إلى الوجود.

ليس ثمة «مفتاح سحري» أو تسلسل لازم لإرساء الديمقراطية. ففي الثمانينيات والتسعينيات، ظنّ بعض المراقبين أن المجتمع المدني قد يجلب تحوُّلاً ديمقراطياً؛ وبين العامين 2003 و2006، تمّ التطييل للانتخابات باعتبارها الطريق المباشرة المؤدية إلى الديمقراطية. فقد جادل أنصار النظرية التنموية منذ فترة طويلة بأن التحوُّل الديمقراطي لا يمكن أن يتمّ من دون تمكين اجتماعي واقتصادي متكامل. وكل مقارنة من هذه المقاربات تتطوي على عناصر من الحقيقة.

ومع ذلك، فإن الأنظمة في العالم العربي أظهرت أنها قادرة على استيعاب طائفة واسعة من التحديات والتكيّف معها. ولا يمكن التنبؤ من أين ومتى سيأتي الاختراق الديمقراطي، إن هو أتى أصلاً، إذ لا يوجد مسار مستقيم إلى الديمقراطية. ومن الأفضل الاستثمار في مجموعة واسعة من المبادرات الداعمة للمشاركة السياسية، والتي تطلّ وتمكّن وتنشّط قطاعات واسعة من المواطنين وعدداً كبيراً من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، بدلاً من محاولة «اختيار الفائزين» من خلال تقديم الدعم لمجموعة صغيرة من المبادرات.

و بالنسبة إلى الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، كان التركيز على الديمقراطية والحوكمة الرشيدة في محله، وكان له تأثير كبير، وإن غير حاسم. فقد أصبحت هذه المثل هي الخطاب المهيمن، وأشركت المجتمع المدني والأحزاب السياسية، كما أرغمت جميع الأنظمة تقريباً على الاعتراف بها. كما على المجتمع الدولي الحفاظ على التزامه المعنوي والمادي بالتحوُّل الديمقراطي والحوكمة الرشيدة: دعم المجتمع المدني، ووسائل الإعلام المستقلة، والقضاء، والمجالس المحلية، والبرلمانات، ووحدات الحوكمة الرشيدة في السلطة التنفيذية، والجماعات النسائية، وجماعات المعوقين، والجماعات العرقية أو الإقليمية المهمشة. كذلك، ينبغي على المجتمع الدولي الحفاظ على قدر كبير من الضغط على الأنظمة العربية، إذا كانت هذه الأخيرة ترغب في أن تكون لاعباً كاملاً في المجتمع الاقتصادي والسياسي العالمي.

ملاحظات

1- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية العربية للعام 2002، خلق الفرص للأجيال القادمة. **United Nations Development Program. Arab Human Development Report 2002. Creating Opportunities for Future Generations.** http://hdr.undp.org/en/reports/regionalreports/arabstates/RBAS_ahdr2002_EN.pdf. pp. 27-29.

تقرير التنمية البشرية العربية للعام 2004 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، «نحو الحرية في العالم العربي».

UNDP Arab Human Development Report 2004. Towards Freedom in the Arab World. http://www.undp.org/oslocentre/docs05/update_april%202005.pdf. pp. 36-41.

2- الأمم المتحدة، أهداف الألفية للتنمية في المنطقة العربية 2005.

United Nations Development Program. Arab Human Development Report 2009. Challenges to Human Security in the Arab Countries. <http://www.arab-hdr.org/contents/index.aspx?rid=5>. pp. 2-4.

3- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية العربية للعام 2009: تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية.

United Nations Development Program. Arab Human Development Report 2009. Challenges to Human Security in the Arab Countries. <http://www.arab-hdr.org/contents/index.aspx?rid=5>. pp. 2-4.

4- دانيال كوفمان وآخرون، «مسائل الحوكمة VIII: مؤشرات الحوكمة الإجمالية والفردية للفترة الممتدة بين العامين 1996 و2008»، تقرير تقني رقم 4978 (واشنطن: البنك الدولي، مجموعة أبحاث التنمية، 2009).

Daniel Kaufmann et al., Governance Matters VIII: Aggregate and Individual Governance Indicators for 1996-2008. Working Paper no. 4978 (Washington, D.C.: The World Bank. Development Research Group, 2009). pp. 32-35.

5- خليل شيكاكي وآخرون، «حالة الإصلاح في العالم العربي في العام 2008: مؤشر الديمقراطية العربية»، مبادرة الإصلاح العربي.

Khalil Shikaki et al., The State of Reform in the Arab World 2008: The Arab Democracy Index. Arab Reform Initiative. pp. 22-27.

6- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية العربية للعام 2009.

United Nations Development Program. Arab Human Development Report 2009. pp. 71-72.

7- شيكاكي وآخرون، «حالة الإصلاح في العالم العربي في العام 2008».

Shikaki et al., The State of Reform in the Arab World 2008. pp. 53-54.

8- منظمة الشفافية الدولية، مؤشر مدركات الفساد للعام 2009.

Transparency International. Corruption Perception Index 2009. http://www.transparency.org/policy_research/surveys_indices/cpi/2009

9- كيفن كاري، «تقييم تمهيدي للمضامين والاحتمالات الناتجة عن طلب مجموعة دبي العالمية تجميد استحقاقات ديونها»، موجز رقم 39 (واشنطن: البنك الدولي، 2009).

Kevin Carey, «Preliminary Assessment of Implications and Prospects Following The Dubai World Standstill Request», Brief no. 39 (Washington, D.C.: The World Bank, 2009), pp. 4-5.

10- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية العربية للعام 2009. United Nations Development Program. Arab Human Development Report 2009, p. 164.

11- للمزيد من المعلومات عن دور الاتحاد الأوروبي، أنظر المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية، «الديمقراطية في التنمية: الاستشارات العالمية حول دور الاتحاد الأوروبي في بناء الديمقراطية» (ستوكهولم: المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية 2009).

For more on the EU's role see International Institute for Democracy and Electoral Assistance, «Democracy in Development: Global Consultations on the EU's Role in Democracy Building», (Stockholm: International Institute for Democracy and Electoral Assistance (IDEA) 2009), http://www.transparency.org/policy_research/surveys_indices/cpi/2009, pp. 21-25.

12- مارينا أوتاوي، «تعزير الديمقراطية في الشرق الأوسط ليس طريقاً باتجاه واحد»، شرح سياسات رقم 82 صادر عن كارنيغي، تشرين الثاني/نوفمبر 2009.

Marina Ottaway, «Middle East Democracy Promotion is not a One-Way Street», Carnegie Policy Brief no. 82, November 2009, http://www.carnegieendowment.org/files/mideast_democracy_promotion1.pdf, pp. 1-2.

مراجع

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية العربي للعام 2002: خلق الفرص للأجيال القادمة، نيويورك: منشورات الأمم المتحدة، 2002.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية العربي للعام 2004: نحو الحرية في العالم العربي، نيويورك: منشورات الأمم المتحدة، 2004.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية العربي للعام 2009: تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية، نيويورك: منشورات الأمم المتحدة، 2009.
- الأمم المتحدة، أهداف الألفية للتنمية في المنطقة العربية 2005، نيويورك: منشورات الأمم المتحدة، 2005.
- دانيال كوفمان وآخرون، «مسائل الحوكمة VIII: مؤشرات الحوكمة الإجمالية والفردية للفترة الممتدة بين العامين 1996 و2008»، تقرير تقني رقم 4978، واشنطن: البنك الدولي، مجموعة أبحاث التنمية، 2009.
- Daniel Kaufmann et al., «Governance Matters VIII: Aggregate and Individual Governance Indicators for 1996–2008», Working Paper no. 4978, Washington, D.C.: The World Bank Development Research Group, 2009.
- خليل شيكاكي وآخرون، «حالة الإصلاح في العالم العربي في العام 2008: مؤشر الديمقراطية العربية»، مبادرة الإصلاح العربي.
- Khalil Shikaki et al., «The State of Reform in the Arab World 2008: The Arab Democracy Index», Arab Reform Initiative.
- مارينا أوتاوي، «تعزيز الديمقراطية في الشرق الأوسط ليس طريقاً باتجاه واحد»، شرح سياسات رقم 82 صادر عن كارنيغي، تشرين الثاني/نوفمبر 2009.
- Marina Ottaway, «Middle East Democracy Promotion is not a One-Way Street», Carnegie Policy Brief no. 82, Washington, D.C.: Carnegie Endowment for International Peace, 2009.

مركز كارنيغي للشرق الأوسط

مركز كارنيغي الشرق الأوسط هو مركز أبحاث مقره بيروت في لبنان. أسسته مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي في العام 2006. ويُعنى المركز بالتحديات التي تواجه التنمية السياسية والاقتصادية والإصلاح في الشرق الأوسط العربي، ويهدف إلى تسليط الضوء على عملية التغيير السياسي في المنطقة وتعميق فهم القضايا المعقدة التي تؤثر عليه. يضمّ المركز كوكبة من كبار الباحثين في المنطقة، فضلاً عن أنه يتعاون مع باحثي كارنيغي في واشنطن وموسكو وبكين وعدد كبير من مراكز الأبحاث في الشرق الأوسط وأوروبا، لتقديم بحوث تجريبية معمقة خاصة بالسياسات المتعلقة بشأن القضايا الحاسمة التي تواجه بلدان وشعوب المنطقة. ويُوفّر هذا النهج المميز لصانعي السياسات والممارسين والناشطين في كل البلدان التحليل والتوصيات المعمّقة بالمعرفة ووجهات النظر من المنطقة، وتعزيز آفاق التصديّ بفعالية للتحديات الرئيسية.

لمزيد من المعلومات الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني: www.carnegie-mec.org

مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي

مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي هي مؤسسة أبحاث خاصة لا تتوخى الربح وتضم باحثين يسعون إلى وضع دراسات مع نظرائهم من مؤسسات أخرى من خلال البحث والنشر والاجتماع وأحياناً عبر إنشاء شبكات دولية ومؤسسات جديدة. وتمتد اهتماماتهم إلى مناطق جغرافية واسعة وعلاقات بين الحكومات والأعمال والمنظمات الدولية والمجتمع المدني، مع التركيز على القوى الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية التي تقود زمام التغيير العالمي. واستناداً إلى التأسيس الناجح الذي شهده مركز كارنيغي في موسكو أضافت المؤسسة مراكز في بيجينغ وبيروت وبروكسل إلى مكاتبها الموجودة أصلاً في واشنطن وموسكو إنطلاقاً من فكرتها الريادية القائلة بأن أي لجنة استشارية مهمتها المساهمة في الأمن والاستقرار والازدهار في العالم تستدعي في صميم عملياتها وجوداً دولياً دائماً ونظرة متعددة الجنسيات.

لمزيد من المعلومات الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني: www.CarnegieEndowment.org

أوراق كارنيغي مركز كارنيغي للشرق الأوسط

2010

- الدولة العربية: هل تدعم التنمية أم تعرقلها؟ ، بول سالم
- الحرب في صعدة من تمرّد محليّ إلى تحدّي وطني ، كريستوفر بوتشيك
- نبذ العنف وتبني الاعتدال: نهج المراجعة في الجماعة الإسلامية وجماعة الجهاد في مصر ، عمرو حمزاوي وسارة غريبوسكي
- جماعة الإخوان المسلمين المصرية: مشاركة الإسلاميين في بيئة سياسية مغلقة ، عمرو حمزاوي وناتان ج . براون
- التحدي السياسي للحراك الجنوبي في اليمن ، ستيفن داي
- ماذا سيحدث بعد في اليمن؟ تنظيم القاعدة والقبائل وبناء الدولة ، سارة فيليبس .

2009

- إيران والولايات المتحدة ودول الخليج: السياسة الإقليمية المحيرة ، مارينا أوتاوي .
- بين الحكومة والمعارضة: نموذج التجمّع اليمني للإصلاح ، عمرو حمزاوي .
- «ترميم النوافذ المتكسرة»: إصلاح قطاع الأمن في فلسطين ولبنان واليمن ، يزيد صايغ .
- اليمن : كيف يمكن تجنّب الانهيار المطرد ؟ كريستوفر بوتشيك .
- إدارة الثروة السيادية العربية في زمن الاضطراب وما بعده ، سفين بيرنت وبسمة قضماني .
- الإدارة الأوروبية للصراع في الشرق الأوسط: نحو مقاربة أكثر فعالية ، موريل أسبورغ .
- الطفرة النفطية في بلدان مجلس التعاون الخليجي 2002 – 2008 : تحديات قديمة وديناميات متغيرة ، إبراهيم سيف .

2008

- الشرق الأوسط: مراحل تطور وتفكك النظام الإقليمي ، بول سالم .
- في ظلال الإخوان: النساء في جماعة الإخوان المسلمين المصرية ، أميمة عبد اللطيف .
- السلفية وسياسة التطرف في جزائر ما بعد الصراع ، أمل بوبكير .
- حزب العدالة والتنمية في المغرب: المشاركة ومعضلاتها ، عمرو حمزاوي .

للحصول على لائحة كاملة لدراسات مركز وبرنامج كارنيغي للشرق الأوسط :

www.CarnegieEndowment.org/pubs